جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم الإسلامية

مجلـــــة
كلية العلوم الإسلاميـــــة

علميـــة | فصليـــة | محكمـة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العـــــدد
(٧٠)

١ ذي الحجة ١٤٤٣هـ / ٣٠ حزيران ٢٠٢٢م

الترميز الدولي : E- ISSN-2707-8841 P-ISSN-E 2075-8626

الموقع الالكتروني للمجلة: http://jcois.uobaghdad.edu.iq
ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ

لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

سورة آل عمران: الآية (١٨)

نبذة عن مجلة كلية العلوم الاسلامية – جامعة بغداد

تعدُّ مجلة كلية العلوم الاسلامية من المجلات المحكمة العريقة التي تم اصدارها في جامعة بغداد والتي تعنى بالعلوم الشرعية وفلسفتها، والفكر الاسلامي وحضارته، واللغة العربية وآدابها , ووفقاً لأرشيف المجلة فإن العدد الاول منها صدر في عام (١٩٦٥م)، وسميت بتسميات عدة: منها مجلة كلية الامام الاعظم التابعة في وقتها إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثم سميت بمجلة كلية الشريعة ، وبعد ذلك استقر تسميتها بمجلة كلية العلوم الاسلامية عام(١٩٩٦م)، وإلى يومنا هذا، وقد انتظم صدور العدد بشكل فصلي بما لا يزيد عن خمس عشرة بحثاً في العدد الواحد، وامتازت بكثرة روادها من داخل العراق وخارجه، واضعين نصب اعيننا المعايير المهنية العالمية في النشر والتخصص العلمي في البحوث.

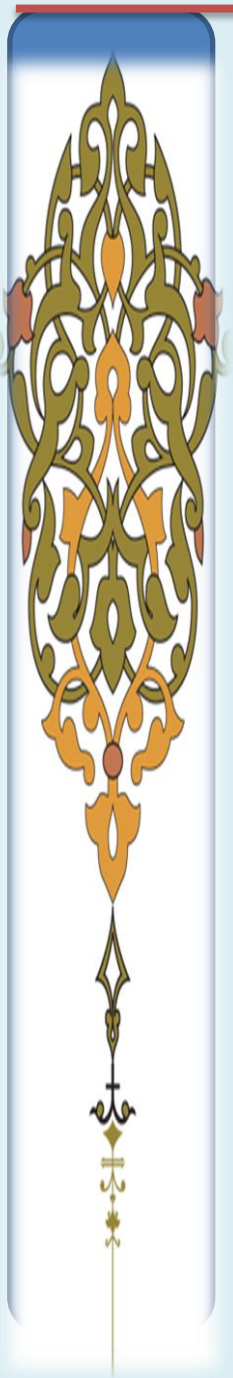

رؤية المجلة واهدافها:

أن تكون لها الريادة بين المجلات العلمية المحكمة الخاضعة لقواعد النشر العالمية لنشر البحوث العلمية المحكمة في المجالات الاسلامية والفكرية واللغوية .. وغيرها وبإشراف نخبة من المحكمين المعتمدين محلياً ودولياً.

واما اهدافها فتكمن في اعتماد المجلة كمرجع بحثي معتمد لكافة الباحثين على اختلاف المستويات محلياً واقليمياً وعالمياً، ليُسهم في بناء مجتمع معرفي يوفق بين الأصالة والمعاصرة مع مراعاة التجديد والتحديث الفكري وفقاً للمنهج العلمي الصحيح برؤية شعارها: الوسطية والاعتدال. وعدم الاكراه في الفكر والدين والمذهب.

رسالة المجلة:

نسعى لنكون من أفضل المجلات العلمية لنشر الأبحاث التي تتسم بأعلى معايير الجودة وفق معايير مهنية متميزة من خلال سعينا لنكون من أولى المجلات العلمية المحكمة والتي تصدر باللغة العربية والانجليزية لدعم الباحثين على المستويين المحلي والعالمي بضمان نشر بحوث أصيلة ومحكمة. ولتحقيق رسالتها تم استحداث موقع الكتروني رسمي، لاستقبال البحوث فضلاً عن إعداد فهارس للأعداد وبحوثها ونشرها على: الموقع الالكتروني الرسمي للمجلة: http://jcois.uobaghdad.edu.iq

وحظيت المجلة بالرقم الدولي مما جعلها محكمة:

الترميز الدولي:

E- ISSN-2707-8841 P-ISSN-E 2075-8626

وقد حصلت المجلة على (مُعرِّف الكائن الرقمي):

(Digital Object Identifer)

سياق العمل وآلية استقبال البحوث:

يتم استلام البحوث المحملة في الموقع الرسمي من قبل الباحثين

http://jcois.uobaghdad.edu.iq

وبعدها تأخذ الالية الآتية:

١. برامج الاستلال:

بحسب توجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم اعتماد برامج استلال لمراجعة البحوث والتأكد من سلامتها من الاقتباسات التي تعود حقوقها الى الباحثين والمؤلفين، حرصا من المجلة على السير في النهج السديد في تحقيق الامانة العلمية بين الاوساط الاكاديمية والتربوية. وقد وكل الامر إلى لجان متخصصة في هذا المجال.

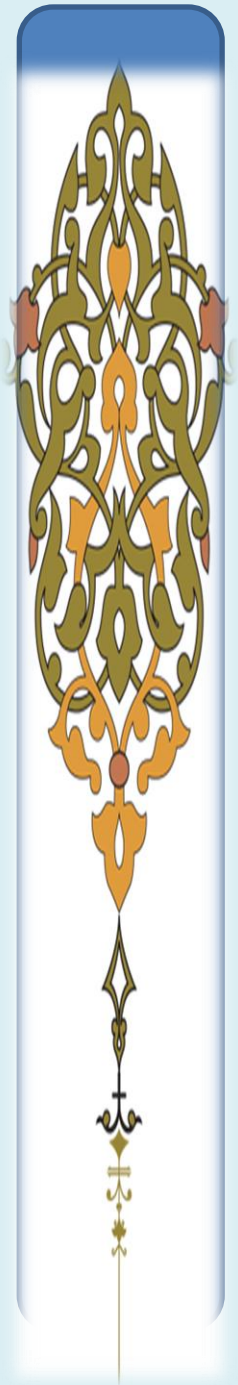

٢. التحكيم:

بعد التأكد من سلامة البحوث فكرياً وفنياً وذلك بعرضها على هيئة التحرير، تخضع للتحكيم من قبل متخصصين من ذوي الخبرة البحثية والالقاب العلمية في مجال التخصص من داخل الكلية وخارجها بواقع خبيرين أحدهما علمي بالتخصص والاخر في اللغة العربية.

٣. تصويب الباحث

يتم تصويب الباحث لبحثه بعد أخذ ملاحظات المحكمين بدقة، ويتم ارساله إلى قسم نشر البحوث التابع للمجلة ليتم اصداره في أحد أعداد المجلة حسب الأولوية.

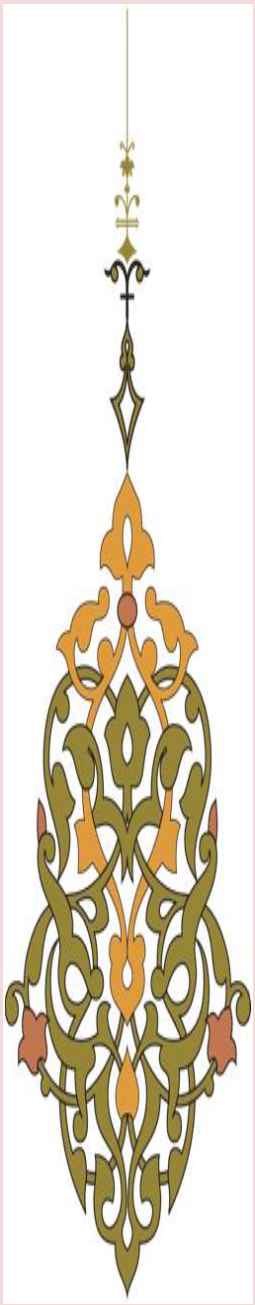

أعضـــاء هيئـــة التحرير.....

❖ رئيس التحرير:

أ. د عبد الكريم هجيج طعمة

كليـــة العلوم الإسلاميـــة . جامعة بغـــداد

❖ مدير التحرير:

أ.م. د حازم عدنان أحمد

كليـــة العلوم الإسلاميـــة . جامعة بغـداد

❖ أ.د محمد فرج توفيق ـ كلية العلوم الإسلامية . جامعة بغداد ..... عضواً

❖ أ. م. د ابراهيم جليل علي . كلية العلوم الإسلامية . جامعة بغداد ..... عضواً

❖ أ. م. د أحمد صباح شهاب . كلية العلوم الإسلامية . جامعة بغداد ..... عضوا

❖ أ. م. د تغريد عدنان محمود . كلية العلوم الاسلامية . جامعة بغداد..... عضواً

❖ أ.م.د أحمد رشيد حسن ـ كلية العلوم الإسلامية . جامعة بغداد ..... عضواً

❖ أ.م.د رغد سليم داود / كلية العلوم الإسلامية ـ جامعة بغداد ..... عضواً

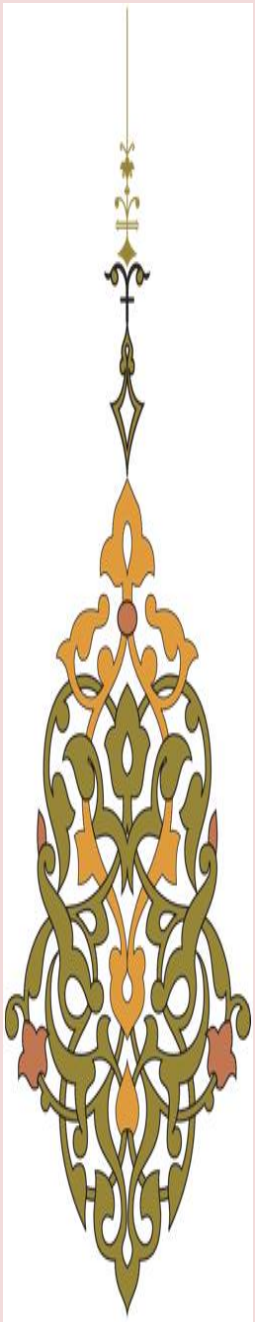

الأعضاء الدوليون :

- أ.د أيمن محمد ميدان ..... جامعة القاهرة ـ كلية دار العلوم.
- أ.د عبد الجبار جعفر القزاز..... جامعة نزوى ـ سلطنة عُمان.
- أ. د حسن حميد عبيد الغرباوي ..... جامعة قطر – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

تدقيق اللغة العربية:

- أ.د محمد خضير مضحي ..... جامعة بغداد ـ كلية العلوم الاسلامية.

تقويم اللغة الانكليزية:

- م. قتيبة ادهام شكر ..... جامعة بغداد ـ كلية العلوم الاسلامية .

مدير حسابات المجلة
أ. سعد عبد العزيز محمود

شروط النشـــــر :

١. تنشر المجلة البحوث العلمية المتعلقة بالدراسات الإسلامية، وعلوم اللغة العربية، والعلوم المتعلقة بدراسة الأديان المقارنة، والدراسات الأدبية، والاجتماعية والتربوية.

٢. تمتنع المجلة عن نشر أي بحث يتكلم بأسلوب طائفي أو فيه عبارات طائفية، أو عرقية تتنافى وسياسة المؤسسة التربوية والحقوق الانسانية والمجتمعية والدينية.

٣. يشترط البحث أن يتبع في كتابته الأصول العلمية والمنهجية لكتابة البحوث العلمية.

٤. أن يكون البحث غير منشور سابقاً.

٥. أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية.

ب. اسم الباحث، ودرجته العلمية، وشهادته، ومكان عمله، ورقم هاتفه، وبريده الالكتروني باللغتين العربية والانكليزية.

٦. أن يحتوي البحث على ملخص ومفاتيح الكلمات (keyword) وباللغتين العربية والانكليزية.

٧. أن تكون الهوامش مطبوعة بصورة الكترونية.

٨. أن يتم كتابة بطاقة الكتاب في الهامش بصورة كاملة إذا ذُكر المصدر لأول مرة، واضافته الى قائمة المصادر.

٩. ان يلتزم الباحث بتقديم ترجمة للمصادر والمراجع المستعملة في البحث باللغة الانكليزية ومصدقة من أحدى مكاتب الترجمة.

١٠. أن يكون البحث خالي من الاخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.

مجلة كلية العلوم الإسلامية
شروط النشر

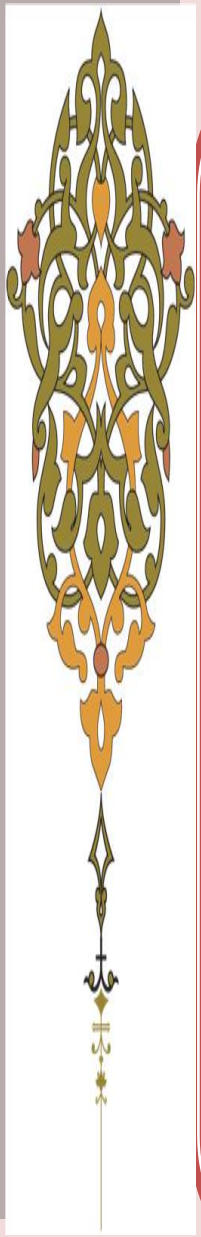

١١. استيفاء اجور النشر المحددة رسمياً للباحثين من داخل العراق (٧٥ الف ديناراً عراقياً) كأجور قبول نشر، ويضاف لها (٧٥ الف ديناراً عراقياً) كأجور نشر إذا كان عدد الصفحات (٢٠ صفحة)، وما زاد عنها يضاف (٣٠٠٠ ديناراً عراقياً) لكل صفحة، واما البحوث من خارج العراق فيكون اجور نشرها (200$).

١٢. يُستلم البحث عن طريق موقع المجلة الالكتروني الرسمي:

http://jcois.uobaghdad.edu.iq

ويتم التعامل مع الباحثين عن طريق الموقع الالكتروني حتى تسليم صلاحية النشر.

١٣. أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) ، وأقصى حد للزيادة لا يتجاوز (٣٠) صفحة.

١٤. أن يطبع البحث ببرنامج(word) وأن يلتزم الباحث بالخطوط وإحجامها على النحو الآتي :

أ- اللغة العربية : نوع الخط (simplified Arabic) وحجم الخط (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش.

ب- اللغة الانكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦).

ت- استعمال معالج النصوص.

١٥. يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير.

١٦. تعرض البحوث على خبراء متخصصين بمادتها العلمية قبل النشر، ويلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه.

١٧. يعّبر البحث عن اجتهاد صاحبه.

١٨. في حالة ثبوت سرقة البحث تتخذ بحقه الاجراءات القانونية ويُحرم من النشر في المجلة .

١٩. يتم مراسلة سكرتارية المجلة على الايميل:

journal@cois.uobagdad.edu.iq

هيئة التحرير

مجلة كلية العلوم الإسلامية

محتـويات العـــدد

(٧٠)

محتويات العدد

ت	معلومات البحث	الصفحة
١	أثر الذنوب والمعاصي على الفرد والمجتمع في القرآن الكريم /دراسة موضوعية/ أ.م.د عبدالله إبراهيم رحيم الشمري/ جامعة الانبار / كلية التربية للبنات The impact of sins and disobedience on the individual and society in the Holy Quran objective study Assistant. Professor Dr. Abdullah Ibrahim Rahim AlShamri University of Anbar / College of Education for Girls	٣٠-٦١
٢	فحش القول في المنظور القرآني/ دراسة موضوعية تعتمد آيات القرآن الكريم وتفسيره في التشخيص والعلاج / د.بتول مالك عباس وزارة التربية/المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الثانية/ قسم الإشراف / الاختصاص التربوي Obscene speech in the Qur'anic perspective An objective study based on the verses and interpretation of the Noble Qur'an in diagnosis and treatment Dr. Batool Malik Abbas Ministry of Education\ The General Directorate of Education	٦٢-٩٩
٣	العوامل المؤثّرة في نوط الحكم بالمظنّة أو بالحكمة: دراسة أصوليّة أيمن صالح/ أستاذ الفقه وأصوله/ جامعة قطر Factors Affecting Attaching Ruling to Its Cause (Illah) or to Its Reason (Hikmah): A Study in Usul Al Fiqh Ayman Saleh,/Qatar University	١٠٠-١٦١
٤	بنوك الألبان وأحكامها الشرعية -دراسة في الفقه الإمامي- أفكار صابر موزان/ مدرس مساعد/ مديرية تربية الكرخ Dairy banks and their legal provisions-A study in Imami jurisprudence /Afkar Saber Mouzan	١٦٢-١٨٣

محتويات العدد

ت	معلومات البحث	الصفحة
٥	سؤال المطالبة حده، وأقسامه، ومثاله في جدل الأصوليين/ د. مازن بن عبدالله بن علي العقل/ أستاذ أصول الفقه المساعد بقسم الشريعة/ كلية الشريعة - جامعة أم القرى/ مكة المكرمة The question of demand:definition, divisions, and examples from the controversy of the scholars of jurisprudence. Dr. Mazen Abdullah Ali AlaqlAssistant Professor Of Basics Of Jurisprudential /College Of Sharia And Islamic Studies / Umm Al Qura University /Makkah al Mukarramah	١٨٤-٢٤٠
٦	بيان الحكم الفقهي الصحيح لحساب قيمة سعر البيع لا الشراء في زكاة عروض التجارة/ م . د عادل حماد سالم / مديرية الوقف السني في الأنبار. Explanation of the correct jurisprudence for calculating the value of the selling price, not the purchase, in the zakat of trade offers. M . Dr: Adel Hammad Salem The Sunni Endowment Directorate in Anbar	٢٤١-٢٧٠
٧	مصطلح خلاف الأولى بين إمام الحرمين، والإمام تاج الدين السُبكي وأثره في مذهب الشافعية. أ.د. غازي خالد رحال العبيدي/ جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية/ قسم الشريعة The term of the first difference between the Imam of the Two Holy Mosques, Imam Taj Al-Din al-Subki and its impact on the doctrine of Al-Shafeiyah. Ghazi Khaled Rahal Al Obeidi ,University of Baghdad / Faculty of Islamic Sciences, Department of Sharia	٢٧١-٣١٥

محتويات العدد

ت	معلومات البحث	الصفحة
٨	التخريج الأصولي للاحتفالات والأعياد العرفية في المجتمعات الإسلامية أ.م.د.رغد حسن علي السراج/ جامعة بغداد\ كلية العلوم الاسلامية \ قسم العلوم المالية والمصرفية الاسلامية Fundamentalist legislation of customary celebrations and holidaysin Islamic societies Asst. Prof . Dr. Raghad Hassan Ali Al-Sarraj / University of Baghdad\College of Islamic Sciences\Islamic Banking and Finance Sciences Department	٣١٦-٣٥٤
٩	إستخدام أسلحة الدمار الشامل من منظور الشريعة والقانون دارا محمد أمين سعيد/ جامعة السليمانية- كلية العلوم الإسلامية- قسم الشريعة The use of mass destructive weapons from the perspective of Islamic Sharia and law Dara Mohammed Ameen Saeed	٣٥٥-٣٨٢
١٠	المخصصات الاستثمارية وأنواعها واحكامها الفقهية رزاق حران محمد/الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب/ فرع ذي قار. Investment provisions and their types Razzak Harran Muhammad / The General Company for the Distribution of South Electricity/ Dhi Qar Branch	٣٨٣-٤٠٤
١١	النشاط التجاري لمدينة غانة في القرن(الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) ا.م.د سلسبيل جابر عناد/ كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)/ قسم التاريخ The commercial activity of the city of Ghanain the fift century AH /eleventh century AD Assist Prof Dr. Salsabil Jaber Inad Imam Al-Kadhum College (peace be upon him)	٤٠٥-٤٢٩

محتويات العدد

ت	معلومات البحث	الصفحة
١٢	مدرسة بيارة ودورها العلمي في كردستان العراق ١٣٠٧-١٤٠٠هـ عابد أحمد البشدري/ مدرس بجامعة السليمانية/كلية العلوم الإسلامية Biyarah School and its scientific rol in Iraq Kurdistan 1400-1307 Abid Ahmed Al Pshdari University of Sulaimani College of Islamic Sciences	٤٣٠-٤٧٧
١٣	الجهود العلمية لأحمد مصطفى المراغي وسو زبير وسو البرزيوي/ كلية العلوم الاسلامية الاساسية /جامعة غازي عثمان باشا /توكات/تركيا The Scientific Efforts of Ahmed Mustafa Al-Maraghi WASU ZUBAIR WASU AL-BARZIWI College of Basic Islamic Sciences /Gaziosmanpaşa University/ Tokat/ Turkey	٤٧٨-٥٢٩
١٤	الأشاعرة وموقفهم من الإيمان دراسة عقديّة تحليلية ئوميد عبدالقادر رسول/ مدرّس العقيدة الإسلاميّة في قسم التربية الدينية كلية العلوم الإسلاميّة - جامعة صلاح الدين - أربيل أ.د. جميل علي رسول/ أستاذ في قسم الشريعة/ كلية العلوم الإسلاميّة - جامعة صلاح الدين - أربيل The Ash'aris and their position on faith, An Ideological Study Omed AbdulQader rasool College of Islamic Sciences/Salahaddin University-Erbil	٥٣٠-٥٥٩
١٥	من أعلام النّحو الكوفيّ أبو عبد الله الطّوَال (ت٢٤٣هـ) أ.م.د.عقيل رحيم علي/ كليّة الآداب/جامعة بغداد From the flags of The Koofic Grammar: Abdullah Al-Tuaal (243A.H) Assist. Prof. Dr. Aqeel Rahim Ali College of Arts \ Baghdad University	٥٦٠-٦٠٥

محتويات العدد

ت	معلومات البحث	الصفحة
١٦	شعرية اليومي والمألوف عند محمد الماغوط ديوان (الفرح ليس مهنتي) مثالاً م . د عثمان عبد صالح عباس/ مديرية تربية الأنبار Poetiness of Mohammad Almaghout,s Daily and familiar Writings (Joy is not my profession) is an Example Inst Dr.Othman Abdel Saleh Abbas /Anbar Directorate of Education	٦٠٦-٦٣١
١٧	ابرز التحديات التي تواجه الشباب المسلم ومعالجتها من منظور قرآني أ.م. د. سناء عليوي عبد السادة جامعة بغداد/ كلية العلوم الاسلامية The most prominent challenges facing Muslim youth and addressing them from a Quranic perspective Dr.Sana Alawi Abdul Sada /Baghdad University /College of Islamic Sciences.	٦٣١-٦٥٧
١٨	أدلة التوحيد في الإسلام والقرآن ومعنى الأسماء والصفات وتوحيدها طالب الدكتوراه/عبدالله صالح كاظم/ قسم العقيدة والفكر الاسلامي/كلية العلوم الاسلامية الاستاذ الدكتور عبد الهادي فريح خليفة/ جامعة بغدادم كلية العلوم الاسلامية Evidence for monotheism in Islam and the Qur'an and the meaning of the names and attributes and their unification Abdullah Saleh Kazem /Mr. Dr. Abdul Hadi Freeh Khalifa Baghdad University /College of Islamic Sciences	٦٥٨-٦٧٩
١٩	الصعوبات التي تواجه طلبة السادس الادبي في دراسة مادة التاريخ الحديث والمعاصر من وجهة نظر نظرهم. حليمة خلف شوكة صالح مدرس مساعد/ ماجستير طرائق تدرس التاريخ / وزارة التربية الرصافة الاولى / ع. الفراهيدي للبنين in studying modern and contemporary historyfrom their point of view Halima Khalaf Shawka Saleh Assistant Teacher Master's degree methods taught history The Ministry of Education Rusafa 1 / middle school. Al Farahidi for boys	٦٨٠-٧٠٢

محتويات العدد

ت	معلومات البحث	الصفحة
٢٠	السامية ومزاعم اليهود عرض وتحليل ونقد د. حازم عدنان أحمد /جامعة بغداد / كلية العلوم الاسلامية الباحثة/ د. رحمة عبد الجبار ناجي Semitism and the allegations of the Jews in it Presentation, analysis and criticism Dr. Hazem Adnan Ahmed University of Baghdad / College of Islamic Sciences researcher Dr. Rahma Abdul-Jabbar	٧٠٣-٧٥٦
٢١	آيات الحجة في سورة الأنعام رواية ودراية(أنموذج في ثلاث آيات من سُورة الأنعام ١٠٨ ـ ١١٠) د. فضيلة محمد موسى الزهراني/ الأستاذ المســـــاعد بقسم الكتاب والسُّنَّة بجامعة أُمِّ القُرى AYĀT AL-HUJJAH FĪ SŪRAT AL-ANĀM RIWĀIAH WA DERĀIA (a model in three verses from Surat Al-An'am 108-110) Dr. FADEELAH MOHAMMED MUSSA ALZAHRANI Assistant Professor, Department of Quran and Sunnah, Umm Al-Qura University	٧٥٧-٧٨٥
٢٢	فكرة الالوهية عند الكندي وجذورها عند اليونان المدرس / كفاح علي عثمان/ ماجستير فلسفة / جامعة بغداد /كليه العلوم الاسلامية / قسم الفلسفة الاسلامية The idea of divinity for al-Kindi and its roots in Greece Kefah Ali Othman Department of Islamic Philosophy/College of Islamic Sciences/University of Baghdad	٧٨٦-٨١٠

من أعلام النَّحو الكوفيّ أبو عبد الله الطُّوَال (ت٢٤٣هـ)

From the flags of The Koofic Grammar: Abdullah Al-Tuaal (243A.H)

أ.م.د.عقيل رحيم علي

كليّة الآداب/جامعة بغداد

07711596177

aqeel_ra@coart.uobaghdad.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Aqeel Rahim Ali

College of Arts \ Baghdad University

- تاريخ استلام البحث ١٠ / ٤ / ٢٠٢٢ م
- تاريخ قبـــول النشر ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يدرس هذا البحثُ شخصيّةً علميّةً تنتمي إلى المدرسة النحويّة الكوفيّة، هي أبو عبد الله الطُّوَال، الذي جعله الزُّبيديّ صاحبُ طبقاتِ النحويّينَ واللغويّينَ في الطبقة الرابعة من النحويّينَ الكوفيّينَ، وقد وقع خَلْطٌ في بعض المصادر القديمة بين الطُّوَال ونحويٍّ كوفيٍّ آخرَ من الطبقة نفسها، هو محمّد بن قادم، وقف البحثُ على سبب ذلك الخَّلْطَ، وأيّد كونَهما نحويَّينِ مختلفَينِ.

ثم تضمّن هذا البحثُ أخبارَ الطُّوَال وبيّن منزلته العلميّة، ووقف على أهمّ ما نُسب إليه من الآراء النحويّة، مع تحليل تلك الآراء ومناقشتها ومحاولة توجيهها، ثم إبداء الرأي فيها، كلُّ ذلك في ضوء ما ذُكِرَ في كتب النحو عن المسائل التي وردت فيها تلك الآراء؛ لتكون هذه الدراسة محاولةً متواضِعةً من الباحث في تقديم هذه الشخصيّة، وبيانِ منزلتها العلميّة.

الكلمات المفتاحيّة: الطُّوال ، النحو الكوفيّ ، المدرسة الكوفيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

برز في المدرسة النحويّة الكوفيّة علماءُ ذاع صيتُهم، واشتهرت في كتب النحو آراؤهم وتوجيهاتهم، ولعلَّ من أهمّهم الكسائيَّ إمامَ المدرسةِ الكوفيّة، والفراءَ وثعلبًا، لكنّ ثمّةَ نحويّينَ في هذه المدرسة لم تُكتب لهم هذه الشُّهرة، ولم ينالوا حظًّا من البحث والاهتمام، على الرّغم من إتقانهم لهذه الصَّنعة، وعُلُوّ مكانتهم العلميّة في زمانهم بين معاصريهم، وكان من أولئك النحويّينَ أبو عبد الله الطُّوَال الذي يُعدّ من الطبقة النحويّة الكوفيّة الرابعة .

يدرس هذا البحثُ ذلك النحويَّ الكوفيَّ في ضوء ما وصل إلينا في كتب السير والتراجم من أخبار عن حياته، وما ورد في المؤلَّفات النحويّة واللغويّة من آراءٍ منسوبةٍ إليه، ليكون هذا البحثُ مَرْجِعاً مشتمِلاً على جهود هذا النحويّ، ومحطَّةً لمن يروم الوقوفَ على منزلته العلميّة.

اشتملت هذه الدراسةُ على مبحثينِ، وقفتُ في الأول منهما على ترجمة الطُّوَال وما ورد عنه من أخبار على قلّتها وإيجازها، وفي الثاني عرضتُ عدداً من الآراء النحويّة التي نُسبت إليه في كتب النحو، وما ذكره النحويّون الآخرون في المسائل التي وردت فيها، للوقوف على أهميّة تلك الآراء وأثرِها في الدرس النحويّ العربيّ. والله من وراء القصد، وهو يهدي إلى سبيل الرشاد.

المبحث الأول: الطُّوال: اسمه ومنزلته العلميّة

اسمه وكنيته ولقبه:

لم تذكر أغلبُ المصادر التي ترجمت للطُّوَال اسمه، واكتفت بكنيته ولقبه، فترجمت له بأبي عبد الله الطُّوَال[١]، لكنَّ السيوطيّ (ت٩١١هـ) ذكر أنَّ اسمه محمّد بن أحمد بن عبد الله[٢]، أمّا كنيته فاتّفقت المصادر على أنّها الطُّوَال، ومعنى الطُّوَال المُفْرِط في الطُّول[٣]، ويبدو أنّه لُقِّب بذلك لفَرْط طوله.

وقد وقع في بعض المصادر خلطٌ في الترجمة بين الطُّوَال ومحمّد بن قادم النحويّ الكوفيّ (ت٢٥١هـ) الذي يُعدّ من الطبقة النحويّة الكوفيّة الرابعة أيضاً، من ذلك ما أورده التنوخيّ في كتابه (تاريخ العلماء النحويّين من البصريّينَ والكوفيّينَ وغيرهم) من قوله: «أبو عبيدةَ ابنُ قادم: وله مختَصرٌ في النَّحو، واسمه محمّد بن عبد الله بن قادم، ويُقال له الطُّوَال»[٤]، فجعل (الطُّوال) لقباً لمحمّد بن قادم، ولم يذكر التنوخيّ صاحِبَنا الطُّوالَ في التراجم الأخرى التي خصّصها للنحويّينَ الكوفيّينَ، وهذا يدلّ على أنّهما عنده شخصٌ واحدٌ.

وقد علّق على ذلك محقِّقُ الكتاب د.عبد الفتاح محمّد الحلو بأنّ القفطيّ ترجم للطُّوال النحويّ الكوفيّ وذكر في ترجمته عن ثعلب (ت٢٩١هـ) أنَّه قال: «كان الطُّوال حاذقاً بإلقاء المسائل العربيّة، وكان سَلَمَةُ حافظاً لتأدية ما في الكتب، وكان ابنُ قادمٍ حَسَنَ النَّظَر في العِلل» ، ثمَّ قال المحقِّق: «وهذا يفيد أنّ الطُّوالَ غيرُ ابن قادم»[٥].

ثمّ ذكر د.عبد الفتاح أنّ عدم تمييز التنوخيّ بين الشخصيّتينِ لَعلّه كان بسبب ما جاء في كتاب طبقات النحويّين واللغويّين للزبيديّ، «فقد جاء في آخر صفحة ١٣٧: أبو عبد الله الطُّوال، وجاء في أوّل صفحة ١٣٨: محمّد بن قادم، ويقال له أحمد، وهو أبو جعفر بن عبد الله بن قادم، وهو أستاذ ثعلب»[٦]، ثمّ ذكر أنّ محقّق كتاب طبقات الزبيديّ فَصَلَ بين ما

ورد في آخر صفحة ١٣٧ وما ورد في أول صفحة ١٣٨، فجعل كلَّ واحد منهما ترجمةً مستقلّة، وأنّه علَّق في حاشية الأولى بأنّ المؤلِّف لم يذكر له ترجمةً[٧] .

والغريب أنّ د.عبد الفتاح يقول بعد ذلك: «والحقّ أنّها ترجمةٌ واحدةٌ في الزبيديّ لا ترجمتان»[٨]، ويستدلّ على ذلك بأنَّ الزبيديّ ذكر في ترجمة ابن قادم: «فقلنا: مَن هذا الشيخ؟ فقالوا: أستاذُه محمّد بنُ قادمٍ النَّحويُّ، أستاذ ثعلب. هكذا رُوي: محمّد بنُ قادمٍ، وغيرُه يقول: أحمد بن عبد الله بن قادم»[٩].

والذي نراه أنّ الطُّوال غيرُ محمّد بن قادم، ويمكن الاستدلال على ذلك بما أورده المحقّق قبل قليل ممّا جاء في حديث ثعلب عنهما، فضلاً عن أنّ أغلب المصادر التي ترجمت لهما قد ميّزت بينهما[١٠].

أمّا ما جاء في كتاب طبقات النحويّين والذي رجّح المحقق في بادئ الأمر أنّه سببُ خلط التنوخيّ بينهما، فليس فيه ما يدلّ على أنّهما شخص واحد، بل يمكن أن يُستدل منه أيضاً على أنّهما ترجمتان لعَلَمينِ مختلِفينِ، ذلك أنَّ الزبيديّ ذكر كنية الطُّوال، وهي أبو عبد الله، بقوله: «أبو عبد الله الطُّوال»، ثم ذكر في ترجمة ابن قادم كنيةً أخرى هي أبو جعفر فقال: «ويقال: أحمد، هو أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن قادم»، وهذا يدلّ على أنّهما ترجمتان لا ترجمة واحدة.

ثُمَّ إنّ اقتصار الزبيديّ على ذكر عنوانٍ للمترجَم له من دون ذكر الترجمة لم يقع في هذا الموضع فقط، بل جاء ذلك في مواضع أخرى من كتابه[١١]. أمّا ما ذكره د.عبد الفتاح من أنّ الزبيديّ ذكر في ترجمته لمحمّد بن قادم أنّ ثمّة روايةً أخرى تقول إنّ اسمه أحمد بن عبد الله بن قادم، فلا يمكن أن يكون دليلاً مقبولاً فيما ذهب إليه من أنّهما شخص واحد؛ فوجود تشابه في الاسم بين النحويَّينِ لا يعني بالضرورة أنّهما واحد، أو أنْ يُطلق لقبُ أحدهما على الآخر.

وبناءً على ما تقدّم نرى أنّ التنوخيّ لم يكن دقيقاً في إيراد ترجمته لمحمّد بن قادم تحت هذا اللقب، أعني لقب الطُّوال، فقد جمع بذلك النحويَّينِ في نحويّ واحد، والواقع أنهما نحويّان مختلفان. ويبدو أنّه فعل ذلك بسبب ما فهمه من إيراد الزبيديّ للترجمتين بالصورة التي مرّت بنا.

ووقع الخلط بين النحويَّينِ أيضاً في كتاب البُلغة في تاريخ أئمّة النحو واللغة للفيروزآباديّ، إذ ترجم لمحمّد بن قادم بقوله: «محمّد بن عبد الله بن قادم: النحويّ الكوفيّ صاحب الفراء، كان مؤدِّباً للمعتز...»[١٢]، وترجم له في موضع آخر بقوله :«محمّد بن قادم: أبو عبد الله الطُّوال، وقيل: اسمه أحمد بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد الله بن قادم، أستاذ ثعلب وشيخه»[١٣]. وقد أشار محقّق الكتاب محمّد المصريّ في الموضعينِ إلى أنَّ الترجمة قد تكرّرت، أي أنّ المُترجَمَ له واحدٌ. وقد نبّه على هذا الخلط بين النحويَّينِ برهان صدقي في بحث له عن تحقيق كتاب البُلغة، ذكر فيه أنّ المحقِّق قد أخطأ الصوابَ في قوله إنّ الترجمة قد تكرّرت؛ «لأنّ الذي ترجمه المؤلِّف وسمّاه أبا عبد الله هو غير محمّد بن عبد الله بن قادم، وقد أخطأ الناسخ لتشابه الاسمين، إلا أنّ القدماء ميّزوا بين العَلَمينِ»[١٤]، ثمَّ ذكر الباحثُ ما ورد من تمييز بينهما في كتب التراجم[١٥].

ولا أظنُّ أنَّ ما ذكره الباحث من أنّ الناسخ قد أخطأ في هذا الكتاب لتشابه الاسمين، فالتشابه بين الاسمين – كما ذكرنا سابقاً – ليس مسوّغاً لإطلاق لقب أحدهما على الآخر، ولعلّ الأقرب إلى الواقع أنّ منشأ ذلك الخلط كان بسبب توهُّم المؤلِّف نفسِهِ أنَّهما شخصٌ واحدٌ بعد الاطلاع على كتاب طبقات النحويّينَ واللغويّينَ للزبيديّ على النحو الذي بيّناه فيما سبق، أو بسبب متابعته التنوخيَّ في كتابه تاريخ النحويّينَ الذي دمج بين العَلَمينِ في عَلَم واحد على نحو ما تقدّم.

منزلته العلميّة:

لم تذكر المصادر التي أوردت ترجمة الطُّوال الكثيرَ عن مكانته العلميّة ومنزلته بين علماء العصر الذي عاش فيه، كلُّ ما يمكن أن نقف عليه من ذلك بعضُ الإشارات الموجزة، منها أنّه كان من أصحاب الكسائيّ(ت١٨٩هـ)[١٦]. ولعلَّ مصاحبته للكسائيّ الذي يُعدُّ المؤسّس الحقيقيّ لهذه للمدرسة الكوفيّة تعني قربه من منبع تلك المدرسة، وصلته الوثيقة بها، ومعرفته بمنهجها والأصول التي اعتمدتها.

وذكرت المصادر أنّه كان من أصحاب الفرّاء(ت٢٠٧هـ)[١٧] أيضاً، ومن ثَمَّ عَدَّ العسكريُّ الطُّوالَ من النحويّينَ الكوفيّينَ الذين بَرَعوا في مذاهبهم بعد الفرّاء وهُشام بن معاوية الضرير(ت٢٠٩هـ)[١٨]. وقال ابن النديم بعد أن ذكر الطُّوال وسَلَمَةَ بنَ عاصم(ت بعد٢٧٠هـ) ومحمّدَ بنَ قادم: «وهؤلاء الثلاثة من مشاهير أصحاب الفرّاء»[١٩]. ولا غرابة حينئذٍ أن نقرأ في بعض المصادر أنَّه لم يُؤْثَر من شعر الفرّاء غيرُ أبياتٍ مرويّةٍ عن الطُّوال[٢٠].

أمّا ثعلب فقد نُسب إليه أنَّه قال: «كان أبو عبد الله الطُّوال حاذقاً بالعربيّة، وكان سَلَمَةُ حافظاً لتأدية ما في الكتب، وكان أبو جعفر بن قادم حَسَنَ النَّظر في العِلل»[٢١]. فوصفُ ثعلبٍ للطُّوال بأنَّه كان حاذقاً بالعربيّة يدلّ على مهارته فيها، وتمكُّنه منها.

وذكر الصفديّ في ترجمته للطُّوال أنَّه كان «أحد الأئمّة في نحو الكوفيّينَ، له مذهبٌ وذِكْرٌ قديمٌ»[٢٢]، وفي ذلك دلالةٌ على أنّه كان من أئمّة النحو الكوفيّ في عصره، وشيخاً يتعلَّم منه طلابُ تلك الصَّنعة، ويرجِع إليه مَنْ يروم معرفة مسائلها وأصولها. وكذلك وصفه الصفديُّ بأنَّه كان واحداً من أئمة النحو الكوفيّ الأكابر[٢٣] .

ومن أخباره التي وردت في بعض المصادر والتي تدلّ على تمكُّنه من اللغة والأخذ بآرائه والاعتداد بها، ما ذكره المرزوقيّ الأصفهانيّ من أنّ أحدهم سأل أبا العباس ثعلباً عن معنى (هَتَكْنا حِجابَ الشّمسِ) في قول بشّار[٢٤]:

إذا ما غَضِبْنا غَضْبةً مُضْرِيَّةً هَتَكْنا حِجابَ الشَّمْسِ أو تُمْطِرِ الدَّما

فأجابه ثعلبٌ بعد أنْ أنكر ما ذكره السائلُ ممّا قيل في تفسير هذا البيت: «خُذْ ما أقولُ، قال أبو عبد الله الطُّوال والأمويّ[٢٥]: هَتَكنا حِجابَ الشّمسِ، معناه: خلّينا عن أنفُسنا وتركنا لها ذكراً واضحاً كوضوح الشّمس بفعلنا»[٢٦].

ولم تذكر المصادر التي وقفتُ عليها سنة والدته أو مكانها، لكن جاء في بعضها أنّه من أهل الكوفة[٢٧]، وأنَّه قَدِمَ إلى بغداد[٢٨] التي كانت في ذلك الوقت مركز الخلافة، ولقي فيها الأصمعيَّ (ت٢١٦هـ) وروى عنه. وفي بغداد كانت له حلقات في اللغة والنحو، وكان من بين تلامذته أبو العباس ثعلب الذي انتهت إليه رئاسة النحو الكوفيّ[٢٩]، وفيها سمع منه أبو عُمَرَ الدوريّ المُقْرِئ (ت٢٤٦هـ)[٣٠]، وقرأ عليه كتابَ معاني القرآن للكسائيّ[٣١].

أمّا وفاة الطُّوال فكانت في سنة ثلاثٍ وأربعينَ ومئتينِ[٣٢]، وذكر ابن النديم أنّه لا كتاب له يُعرف[٣٣]، وذكر القفطيّ أيضاً أنّه لم يشتهر له تصنيفٌ[٣٤]، وكلامُهما هذا لا يعني أنّ الطُّوال لم يؤلِّف البَتَةَ، فقد يكون له مؤلَّفٌ لكنّه لم يُعرف أو يشتهر في وقته، والله أعلم.

المبحث الثاني: ما نُسبَ إلى الطُّوال من آراء نحويّة

لم تنقل كتبُ النحو كثيراً من آراء الطُّوَال النحويّة، لكنّه كان الأوفر حظًّا في ذكر تلك الآراء ممّن كان معه في زمنه من الطبقة النحويّة الكوفيّة الرابعة، ولاسيما سَلَمة بن عاصم ومحمّد بن قادم(٣٥)، ونحاول في ما سيأتي من صفحات البحث الوقوفَ على عددٍ من تلك الآراء التي نُسبت إليه في كتب النحو.

فتح همزة (إنَّ) الواقعة بعد القسم:

يذكر النحويّونَ ثلاث حالات لهمزة (إنّ) هي: وجوب الكسر ووجوب الفتح، وجواز الأمرين، وذلك بحسب الموضع الذي ترد فيه(٣٦).

ومن تلك المواضع أن تقع (إنّ) بعد قَسَم، ويُجمع النحويّونَ على وجوب كسرها إذا اقترن خبرها باللام(٣٧)، سواءٌ كان فعل القسم مذكوراً نحو: حلفتُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾(٣٨)، أم غيرَ مذكور نحو: واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ، ومنه قوله تعالى:﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(٣٩)؛ ووُجِّه ذلك بأنَّ اللام لا تدخل إلّا على خبر (إنَّ) المكسورة(٤٠).

أمّا إذا لم يقترن خبرها باللام، وذُكِرَ فعلُ القَسَم قبلها، نحو: حلفتُ باللهِ إنَّ زيداً قائمٌ، فإنّه يجوز في همزة (إنّ) في هذه الحالة الوجهان(٤١)؛ الكسر على اعتبار أنّها واقعةٌ في صدر جملة جواب القسم، والفتح على أنّها مؤوَّلةٌ مع معموليها بمصدرٍ معمولٍ لفعل القسم على تقدير حرف الجرّ (على)، والتقدير: حلفْتُ على أنّ زيداً قائمٌ(٤٢). ورُوي قول الشاعر(٤٣):

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

بالوجهين، بكسر(إنّ) على أنّها واقعةٌ في صدر جملة جواب القسم، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب، وبفتحها على تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جرٍّ محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبيّ(٤٤). ويترتّب على القول بجواز الفتح في هذه

الحالة، أي بعد فعل القسم الظاهر، ألّا يكون الكلامُ قَسَماً، بل يكون طلباً للقسم؛ لأنّ (أنّ) ومعموليها يؤوَّلان بمفرد حينئذٍ، « وجوابُ القسم لا يكون إلا جملةً»(٤٥).

وبقيت صورة واحدة لمجي (إنّ) بعد القسم، وهي أن يكون فعلُ القسم غيرَ مصرَّحٍ به، أي غير مذكور، ولم يقترن خبرها باللام أيضاً، نحو: بالله إنّ زيداً قائمٌ، ففي هذه الصورة خلافٌ بين النحويّينَ، فتذكر كتبُ النحو أنّ مذهب البصريّينَ وجوبُ الكسر(٤٦)، قال أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ): «وهو الذي صحّحه أصحابنا، وهو مذهب البصريّينَ، وهو القياس، وبه ورد السماع» (٤٧). ومنه قوله تعالى: ﴿حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٤٨).

ونَسَبَ ابنُ مالك (٦٧٢هـ) إلى الكوفيّينَ نقلاً عن ابن كيسان(ت٢٩٩هـ) أنّهم يجيزون هنا الوجهين والفتح عندهم أكثر(٤٩)، وذهب الزجاجيّ(ت٣٤٠هـ) إلى جواز الوجهينِ واختيارِ الكسر(٥٠).

وفصّل أبو حيان الأندلسيّ في مذهب الكوفيّينَ، فذكر أنّ الكسائيّ والطُّوال يجيزان الوجهينِ مع اختيار الفتح، وأنّ الفرّاء يوجبه(٥١). وقال خالد الأزهريّ (٩٠٥هـ): «وحكى ابنُ كيسان عن الكوفيّينَ جوازَ الوجهينِ إذا أُضمر الفعلُ، ولم تُذكر اللام، نحو: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، وأنّهم يفضّلون الفتح في هذا المثال على الكسر، وأنَّ أبا عبد الله الطُّوال منهم يوجبه»(٥٢). ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ الطُّوال يُجيز الفتح في هذه الصورة ويفضّله على الكسر بحسب ما ذكره أبو حيّان، أو أنّه يوجب الفتح بحسب ما ذكره خالد الأزهريّ.

وممّا ذُكِرَ أنّه توجيهٌ لمذهب مَنْ يجيز الفتح في نحو: باللهِ إنّ زيداً قائمٌ، أنّ ذلك محمولٌ على مَنْ أجازه بعد فعل القسم المذكور في نحو: حلفتُ بالله أنّ زيداً قائمٌ، «فكما يجوز الكسر والفتح مع التصريح بالفعل فكذلك يجوز مع إضماره»(٥٣).

ورُدَّ ذلك بأنّه إنّما جاز الفتحُ بعد الفعل الظاهر بناءً على جَعْلِ (حلفتُ) إخباراً عن قسم متقدِّم، و(أنّ) وما بعدها في موضع مفعول لذلك الفعل بعد نزع الخافض، أمّا إذا كان فعلُ القسم مضمراً فلا يتحصّل هذا التقدير؛ «لأنَّ العرب لا تُضمر (حلفت) وتريد بها غيرَ القسم، بل إذا أضمرتها كانت قَسَماً لا إخباراً عنه، فلذلك كُسرت (إنّ) بعد (حلفت) المضمرة»[٥٤].

ونقل أبو حيّان الأندلسيّ عن بعض النحويّينَ قوله: «ولم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجهَ له في القياس»[٥٥]. وذكر الرضيّ (ت٦٨٦هـ) أنّ الفتح في: بالله إنّك قائمٌ، على تأويل (أنّ) بالمفرد، «أي: أقسمتُ بالله على قيامك، وفيه بُعْدٌ؛ إذ لا يقع المفردُ الصريحُ جواباً للقسم»[٥٦].

ويرى بعض النحويّينَ أنّ الخلاف في فتح همزة (إنّ) في هذه المسألة يرجع إلى اختلافهم في جُملتي القسم والمُقْسَم عليه «هل إحداهما معمولةٌ للأخرى فيكون المُقْسَم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا؟ فذهب بعضُهم إلى أنّه في موضع مفعول فَفَتَحَ (إنّ) بتقدير: أحلفُ على كذا. ومنهم مَنْ جعل القسم تأكيداً للمُقْسَم عليه لا عاملاً فيه، فانتُفي ألّا يكون به تعلُّقٌ، فكَسَرَ ليس إلّا، ومَنْ جوّز الأمرينِ أجاز الوجهينِ»[٥٧].

وثمّة توجيهٌ آخر للقول بفتح الهمزة بعد القسم، وهو أنّ جملة (إنّ) ومعموليها لا تكون جوابَ قسمٍ في هذه الحالة فيُلتَزم كسرُها، لأنّ المقصودَ هو الإخبارُ عن القسم لا القسم، ففي نحو: بالله أنّ زيداً قائمٌ، التقدير: حلفتُ بالله على أنّ زيداً قائمٌ، كما كان المقصودُ بالفتح طلبَ القسم في قول رؤبة السابق الذي ظهر فيه فعل القسم، وكان التقدير: أوْ تحلفي على أنّي أبو ذلك الصَّبيّ[٥٨].

ولذلك نرى أنّ ما ذهب إليه الطُّوال مع غيره من الكوفيّينَ من جواز الفتح أو وجوبه، يمكن أن يُوجَّه بهذا التوجيه الأخير، فالقول بالجواز مبنيٌّ على الإجمال في هذه المسألة، أي

أنَّ جواز الأمرينِ هو محصِّلةُ القولِ بالكسر والفتح فيها، أمّا وجوب الكسر فيكون عندما يُقصد من الكلام القسمُ، فلا بدّ حينئذٍ أن تكون جملة (إنّ) مكسورةَ الهمزةِ؛ لأنَّ جملة القسم لا تكون إلّا جملةً، وكذلك وجوب الفتح يكون عندما يُقصد من الكلام الإخبار عن القسم، فيجب فتح همزة (إنّ) لتُقدَّر مع معموليها حينئذٍ بمصدر في محلّ نصب مفعول به لفعل القسم بعد حذف حرف الجرّ (على)، على نحو ما تقدّم.

وممّا يمكن أن يقوّي مذهب القول بالفتح في هذه المسألة على هذا التوجيه الأخير ما ذكره سيبويه(ت١٨٠هـ) في قوله: «وتقولُ: أمَا واللهِ أنّه ذاهبٌ، كأنك قلت: قد علمتُ واللهِ أنّه ذاهبٌ»[٥٩]، فجَعَلَ (أنّ) وصلتها معمولةً لفعل مقدَّر، هو (علمتُ)، على الرغم من مجيئها بعد القسم[٦٠].

ويقول ابن مالك: «فإنّ الفتحَ يتوقّف على كون المحلّ مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجوابُ القسم ليس كذلك، والكسرَ يتوقّف على كون المحلِّ محلَّ جملةٍ لا يُغني عنها مفردٌ، وجوابُ القسم كذلك»[٦١].

وبناء على ما تقدّم قيل: «وكلُّ موضع لا يجوز فيه إلّا اعتبارٌ واحدٌ، فإنْ كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع المصدر، لم يجُز إلّا الفتحُ، وإنْ كان هذا الاعتبارُ يقتضي وقوع الجملة، لم يجُز إلّا الكسرُ»[٦٢].

وبناءً على ما تقدّم أيضاً لا بدّ أن نميّز في التعبير بين قولنا بوقوع (إنّ) جواباً للقسم، فيجب عندئذٍ كسرها؛ لأنّ جواب القسم لا يكون إلّا جملة، وقولنا بوقوع (إنّ) بعد قسم، فلا يتحتّم حينئذٍ كونها واقعةً في جواب القسم، بل يجوز ذلك فيتعيّن كسرها، ويجوز أن تُقدَّر بمصدر معمول لفعل القسم، سواءٌ كان ظاهراً أم مضمراً، فيتعيّن عندئذٍ فتحتها، ويعود الأمر في الحالتين إلى مقصد المتكلم ومراده. وقد ظهر ذلك التمييز في ألفية ابن مالك، على سبيل المثال، في قوله[٦٣]:

فاكْسِرْ فِي الابْتِدا وفي بَدْء صِلَهْ وحيثُ (إنَّ) لِيمينٍ مُكْمِلَهْ

وقولِه[٦٤]:

بَعْدَ (إذا) فُجاءَةٍ أوْ قَسَمِ لا (لامَ) بَعْدَهُ بِوَجْهَينِ نُمِيْ

ففي القول الأوّل الذي أشار فيه إلى وجوب كسر همزة (إنّ) قال: وحيث (إنّ) ليمينٍ مُكْمِلة، أي مُكْمِلة للقسم بوقوعها جواباً له، أمّا في البيت الثاني الذي أشار فيه إلى جواز الأمرين فإنّه قال: بعد (إذا) فُجاءة أو قسم ... أي يجوز الوجهان إذا جاءت (إنّ) بعد القسم، ولم يقل جاءت جواباً للقسم، فيتبيّن بذلك الفرق بين التعبيرين.

اللام في خبر (إنَّ) جوابٌ لقسم:

اختلف النحويّونَ في اللام الداخلة على خبر (إنّ) في نحو: إنّ زيدًا لَقائمٌ، فكانت لهم في ذلك عدّة مذاهب[٦٥]:

الأول: مذهبُ البصريين، أنّها لامُ الابتداء، وهي التي تدخل على المبتدأ في قولنا: لَزيدٌ قائمٌ، ثم أُخّرت إلى الخبر بعد دخول (إنّ)على المبتدأ «لكونها للتأكيد و(إنّ) للتأكيد، فلو جعلوها في أوّل الكلام لأدّى ذلك إلى الجمع بين حرفين لمعنًى واحد، والعربُ لا تجيء بشيء من ذلك في كلامها إلّا في ضرورة»[٦٦].

الثاني: مذهب الكسائيّ، أنّها لامُ توكيد للخبر، و(إنَّ) توكيد للاسم.

الثالث: مذهب الفرّاء، أنّها للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً لكلام منفيّ، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، فيقال فيه: إنَّ زيدًا لقائمٌ، وما لا يكون جوابًا، بل مستأنفاً، فيُستغنى حينئذٍ عن اللام في الخبر.

الرابع: مذهب معاذ بن مسلم الهراء(١٨٧هـ)، وثعلب، أنّ قول القائل: إنّ زيدًا منطلقٌ، جوابٌ لقولهم: ما زيدٌ منطلقًا، وقوله: إنّ زيدًا لمنطلقٌ، جوابٌ لقولهم: ما زيدٌ بمنطلقٍ، فتكون (إنّ) بإزاء (ما)، واللام بإزاء الباء.

الخامس: أنَّ اللام جوابٌ للقسم، والقسم قبل (إنّ) محذوف، فتقدير الكلام: واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ، ونُسب هذا المذهب إلى الطُّوال مع هشام بن معاوية الضرير (ت٢٠٩هـ) [٦٧]، وحُكي ذلك عن الفرّاء أيضاً[٦٨].

هذه هي مذاهبُ النحويّينَ في اللام الداخلة على خبر(إنّ) ومنها مذهبُ الطُّوال الذي نُسب إليه أنّه ممّن يرى أنَّها واقعةٌ في جواب قسم محذوف.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ أبا البركات الأنباريّ جعل الاختلاف في اللام الداخلة على المبتدأ من المسائل الخلافيّة بين البصريّين والكوفيّين، إذ نسب إلى الكوفيّينَ على وجه العموم «أنّ اللام في قولهم: لزيدٌ أفضلُ من عمروٍ، جوابُ قسم مقدَّر، والتقدير: واللهِ لزيدٌ أفضلُ من عمروٍ، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها، وذهب البصريّون إلى أنَّ اللامَ لامُ الابتداء»[٦٩].

وذكر الانباريّ ما احتج به كلٌّ من الكوفيّينَ والبصريّينَ في هذه المسألة، «أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ هذه اللام جوابُ القسم وليست لامَ الابتداء أنّ هذه اللامَ يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، وذلك نحو قولهم: لَطعامَكَ زيدٌ آكلٌ، فلو كانت هذه اللام لامَ الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعًا ... وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنّها لام الابتداء أنّها إذا دخلت على المنصوب بـ(ظننتُ) أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل(ظننت)، تقول: ظننتُ زيدًا قائماً، فإذا أدخلتَ على (زيد) اللام قلتَ: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ، فأوجبتَ له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً؛ فدلَّ على أنّها لام الابتداء»[٧٠].

والذي يتبيّن بعد الوقوف على هذه المسألة أنّ ما مرّ بنا من مذهب الطُّوال، ومعه هشام، في اللام الداخلة على خبر(إنّ) في نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ، هو في الأصل مذهب الكوفيّينَ هنا، أي في اللام مع المبتدأ في نحو: لَزيدٌ قائمٌ، فاللام عندهما واقعةٌ في جواب قسم محذوف في الحالتين، أمّا ما سواهما من الكوفيين، كالكسائيّ والفرّاء وثعلب، فكانت لهم مذاهبُ أخرى

في اللام في خبر (إنّ) على نحو ما تقدّم ذكره في أول هذه المسألة، والذي يظهر في الحالتين أنّ الكوفيّينَ، وعلى اختلاف مذاهبهم في اللام في المسألتين، «ليس في الوجود عندهم لامُ الابتداء»[٧١] على حدّ تعبير الرضيّ.

وإذا عُدنا إلى مذهب الطُّوال وهشام في اللام الداخلة على خبر (إنَّ) في نحو: إنّ زيداً لقائمٌ، فإنّنا نجد في كتب النحو ما يؤيّد كونها لامَ ابتداء، وهو مذهب جمهور البصريّين كما ذكرنا، من ذلك ما ذكره ابن مالك من أنّ الفعل المضارع معها قد يأتي مستغنياً عن نون التوكيد في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٧٢]، «والمصاحِبةُ جوابَ القسمِ لا تستغني في مثل (لَيَحْكُمُ) عن نون التوكيد إلّا قليلاً في الشِّعر»[٧٣]. وما ذكره أبو حيّان الأندلسيّ بقوله: «والدليل على أنّها لامُ الابتداء في الأصل أنّها تُعلِّق العاملَ عن عمله كما تُعلِّقه لامُ الابتداء في نحو: علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ، وكان حقُّها أن تدخل أوّلَ الكلام فأُخِّرتْ لمّا تعذَّر ذلك فيها»[٧٤].

ونجد في كتب النحو أيضاً ما يمكن-فيما نرى- أن يكون توجيهاً لما ذهب إليه الطُّوال من أنَّ اللام واقعةٌ في جواب القسم في هذه المسألة، من ذلك ما نصّ عليه المحقّقون من النحويّينَ كابن يعيش(ت٦٤٣هـ) والرضيّ، من أنَّ أصلَ لامِ القسم لامُ الابتداء، وما يترتَّب على ذلك من أنّ الحالات التي تدخل فيها لام القسم بعد (إنَّ)هي الحالات نفسها التي تدخل فيها لام الابتداء، يقول ابن يعيش: «اعلمْ أنّ أصل هذه اللام لامُ الابتداء، ... وإنّما قلنا إنّ أصلَها الابتداءُ؛ لأنّها قد تتعرّى من معنى الجواب، وتخلُص للابتداء، ولا تتعرّى من الابتداء، فلذلك كان أخصَّ معنييْها، وذلك قولك: لَعَمْرُك لأقُومَنَّ، ولَعَمْرُ اللهِ ما نَدْري. ألا ترى أنّها ههنا خالصةٌ للابتداء، إذ لا يصحّ فيها معنى الجواب؛ لأنّ القسم لا يُجاب بالقسم»[٧٥].

وقال الرضيّ: «اعلم أن جواب القسم: إمّا اسميّة أو فعليّة، والاسميّة إمّا مثبتة، أو منفيّة، فالمثبتة تُصدَّر بـ(إنّ) مشدَّدة، أو مخفَّفة، أو باللام، وهذه اللامُ لامُ الابتداء المفيدةُ

للتأكيد، ... واللام الداخلة بعد(إنّ) المكسورة في الأصل لامُ الابتداء أيضاً ... فلا تدخل هذه اللام، أعني لام جواب القسم، إلّا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد (إنّ)»[٧٦].

فالتشابه بين اللامين من حيث الاستعمال، أي الحالات التي تدخلان فيها بعد (إنَّ)، متحقِّقٌ؛ لأنَّ أصلَ لامِ القسمِ لامُ الابتداء، كما تقدّم، وإذا أُضيف إلى هذا أنّ كلتا اللامينِ تفيدان التوكيد[٧٧]، يمكن بعد ذلك معرفة السبب الذي دفع بعض النحويّينَ، ومنهم الطُّوال، إلى الاختلاف في تحديد نوع اللام في كونها لامَ ابتداءٍ أو لامَ قسمٍ.

يقول الزجاجيّ في لام الابتداء: «وهذه اللام؛ لشدّة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه، يُقدِّر بعضُ الناس قبلها قَسَماً، فيقول هي لامُ القسم، كأنّ تقدير قوله: لزيدٌ قائمٌ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ، فأضمر القسم ودلّت عليه اللامُ، وغيرُ مُنكَرٍ أن يكون مثلُ هذا قَسَماً؛ لأنّ هذه اللامَ مفتوحةٌ كما أنّ لامَ القسم مفتوحةٌ، ولأنّها تدخل على الجمل كما تدخل لامُ القسم، ولأنّها مؤكِّدةٌ محقِّقةٌ كتحقيق لام القسم»[٧٨].

وعلى الرَّغم من هذا التشابه والالتقاء بين اللامين، تبقى دلالة اللام وما يُقصد بها من معنًى هو الفيصل في هذه المسألة، إذ لا شكَّ في أنّهما مختلفتان في الدلالة، فالقَسَمُ الذي يفيد التوكيدَ، مختلفٌ عن التوكيد المجرَّد، ولهذا لا يمكن أن يقال بجواز ترادفهما في الموضع الواحد، بل لكلٍّ منهما دلالةٌ مختلفةٌ مصدرُها قَصْدُ المتكلِّمِ ومرادُه، وقد يُستدَلّ على ذلك القصد بقرينة محدِّدة، فاتّصال نون التوكيد بالفعل المضارع في نحو: إنّ زيداً لَيقومَنَّ، فيه دلالة على أنّ اللام للقسم، وتعليق الفعل في نحو: علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ، فيه دلالة على أنّ اللام للابتداء، مع إفادة التوكيد في الحالتين.

ولهذا نجد الزَّجاجيّ يستدرك على كلامه السابق بقوله: «ولكنّها ربّما كانت لامَ قسمٍ وربّما كانت لامَ ابتداءٍ واللفظ بهما سواء، ولكنْ بالمعنى يُستدَلّ على القصد، ألا ترى أنّ مَنْ قال: لَزيدٌ قائمٌ، محقِّقاً لخبره، لم يُقَلْ له حَنَثْتَ، إنْ كان زيدٌ غيرَ قائمٍ، ولكن إذا وقع بعدها

المستقبلُ ومعه النون الثقيلة أو الخفيفة فهي لامُ القسم ذُكِرَ القسمُ قبلها أو لم يُذكر، كقولك: لَأخرجَنَّ، ولَتنطلقَنْ يا زيدُ، وكقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾(٧٩)؛ وكقوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ، ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ، ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾(٨٠)؛ اللام في هذا كلِّه للقسم وليس قبله قسمٌ ظاهرٌ إلّا في النيّة، وإنّما حكمنا عليها بذلك لأنّ القسم لو ظهر لم يجُز أن يقع الفعل المستقبل محقَّقاً إلّا باللام والنون كما ذكرنا، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾(٨١)، فهذا يؤيّد ما ذكرنا لأنَّه قد ذَكَر أخذَ الميثاق ثُمّ أتى باللام والنون مع الفعل فدلّ على أنّها لام القسم، وكذلك كلّ ما كان عليه دليلٌ من هذا النوع حُمِلَ على القسم، وما لم يكن فيه دليلٌ فاللام فيه لامُ الابتداء، والمعنى بينهما قريبٌ؛ لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق»(٨٢).

ويمكن أن نجد هذا التوجيه الذي يعتمد على التمييز بين اللامين من جهة المعنى عند بعض الباحثين المحدثينَ، يقول عباس حسن: « في هذا المثال: إنَّ الطَّيّارةَ لأسرعتْ، يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء ... ويجوز إبقاؤها على أنّها في جواب قسم، ويجب أن تقوم قرينةٌ دالّةٌ على هذا أو ذاك؛ لأنّ بين المعنيينِ اختلافاً واضحاً، وإلّا كانت صياغة الأسلوب غير مسايرة للمعنى، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقّيه»(٨٣).

وبعد هذا العرض لهذه المسألة، يمكن أن نخلص إلى القول إنّ ما ذهب اليه الطُّوال في هذه المسألة من أنّ اللام في نحو: إنّ زيداً لقائمٌ، واقعةٌ في جواب قسَم مقدَّر هو في الواقع مذهبُ الكوفيّينَ في اللام مع المبتدأ في نحو: لزيدٌ قائمٌ، وكونُ اللام واقعةً في جواب القسم، في كلا الحالتين، أمرٌ مُحتَملٌ يتوقّف على مقصد المتكلّم ومراده من التعبير، لاسيّما إذا عَلِمْنا أنّه يُستغنى بالجواب عن القسم كثيراً في كلام العرب لوجود الدليل(٨٤)، وهو اللام هنا، ذلك ما لم تكن في الكلام قرينةٌ تُحتّم كونَها لامَ ابتداءٍ أو لاماً واقعةً في جواب قسم مُقدَّر كما مرّ بنا.

ولهذا نرى أنّ الاقتصار على القول بأنَّ اللام في هذه المسألة لامُ ابتداء فحسب، أو لامٌ واقعةٌ في جواب قسم مقدَّر فحسب، أمرٌ فيه نظر؛ لأنّه يتعارض مع طبيعة اللغة من حيث كونُها وسيلةً للتعبير عن أغراض المتكلّمينَ وغايةً لتحقيق مقاصدهم.

توجيه الرفع في المعطوف بعد اسم (إنّ) وخبرها:

إذا أُتي باسم معطوف بعد اسم (إنّ) وخبرها فإنّه يجوز فيه النصب والرفع، فيقال: إنّ زيداً قائمٌ وعَمْراً، وإنّ زيداً قائمٌ وعَمْرٌو، ووقع خلاف بين النحويّينَ في توجيه كلٍّ من النصب والرفع في هذه المسألة(٨٥).

وما يهمّنا هنا رفع الاسم المعطوف بعد استكمال(إنّ) خبرَها، فقد أجمع النحويّونَ على جواز رفعه(٨٦)، لكنّهم اختلفوا في توجيه الرفع، فكانت لهم مذاهب:

الأول: أنّه رُفِعَ على الابتداء، فالاسمُ بعد الواو مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ لدلالة خبر (إنّ) قبله عليه، والتقدير: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ، فيكون العطف على هذا المذهب من عطف الجملة على الجملة، ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه والجرميّ(ت٢٢٥هـ)(٨٧) وعليه أكثر النحويّينَ(٨٨).

الثاني: أنّه يرتفع بالعطف على موضع اسم (إنَّ)، لأنّ موضعه كان رفعاً قبل دخول (إنّ) عليه(٨٩)، فيكون ذلك من عطف المفرد على المفرد، ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش(ت٢١٥هـ)، والمبرّد(ت٢٨٥هـ)، وابن السرّاج(ت٣١٦هـ)، والفارسيّ(ت٣٧٧هـ)(٩٠).

ويقتضي هذا المذهبُ مطابقةَ الخبر لاسم (إنّ) مع ما عُطِفَ عليه من حيث العدد، وذلك في نحو: إنّ زيداً في الدار وعمرٌو، والتقدير: إنَّ زيداً وعمرٌو في الدار، أمّا في نحو المثال السابق: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فلا يمكن توجيه الرفع على هذا المذهب؛ إذ يؤدّي القول به إلى عدم مطابقة الخبر للاسم مع ما عُطِفَ عليه؛ لأنّ التقدير سيكون حينئذٍ: إنّ زيداً وعمرٌو قائمٌ، فتنعدم المطابقة المطلوبة(٩١).

الثالث: ما نُسب إلى الطُّوال من أنّه ذهب مع الفرّاء إلى أنّ الاسم هنا يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر (إنّ) إذا كان ممّا يتحمّل الضميرَ[٩٢]. ففي المثال السابق: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، يكون (عمرٌو) معطوفاً على الضمير المستتر في (قائمٌ).

وعطف الاسم هنا على الضمير المستتر في الخبر من دون فاصل جائزٌ بناءً على مذهب الكوفيّينَ، إذ نُسب إليهم أنّهم يجيزون في الاختيار العطف على الضمير المرفوع المتّصل أو المستتر من دون الفصل، أمّا البصريّون فلا يجيزون ذلك، وهو عندهم ضرورةٌ وشاذٌّ ما لم يكن ثمّةَ فاصلٌ[٩٣]، كالضمير، كما في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٩٤]، أو غيره، كقوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾[٩٥].

أمّا في الشعر فقد كثر ورودُ العطف على الضمير المتّصل أو المستتر بلا فصل، يقول الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ): «فهو في الشعر فاشٍ شائعٌ مشهورٌ، وهو مع ذلك ضعيفٌ في القياس»[٩٦].

ومن هنا وصف بعض النحويّينَ ما ذهب إليه الطُّوال مع الفرّاء بأنّه ضعيفٌ ما لم يُفصل بين الخبر والاسم المعطوف بفاصل[٩٧]، ويكون حسناً فيما وقع فيه الفصل[٩٨]، من نحو: إنّ زيداً آكلٌ طعامَكَ وعمرٌو، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٩٩]، قال الرضيّ: «قوله تعالى: (وَرَسُولُهُ) عطفٌ على الضمير في (بَرِيءٌ)، وجاز ذلك بلا تأكيدٍ بالمنفصل، لقيام الفصل بقوله (مِنَ الْمُشْرِكِينَ) مَقامَ التأكيد»[١٠٠] .

وبهذا يتبيّن أنّ العطف في هذا المذهب هو من عطف المفرد على المفرد أيضاً، لكنّه يختلف عن المذهب الذي قبله في أنّ العطف فيه على اللفظ، أمّا هناك فكان العطفُ فيه على الموضع، لذلك رأى بعض النحويّينَ أنّه أظهر وأقرب إلى القبول من هذا الجانب؛ «من جهة أنّه يلزَم في الوجه الأوّل الحملَ على المعنى، ولا يلزَم في هذا»[١٠١].

يُضاف إلى ذلك أنّ ما ذهب إليه الطُّوال والفرّاء لا يقتضي لزوم المطابقة بين الخبر واسم (إنّ) بعد العطف عليه كما اقتضاها القولُ بالمذهب الثاني على نحو ما ذكرنا.

هذا إلى أنّ للنحويّينَ كلاماً كثيراً في هذه المسألة، اقتصرنا فيه على بيان مذهب الطُّوال هنا، ولابدّ من الإشارة إلى ما ذكره أبو حيّان الأندلسيّ من أنّ القائلينَ بالمذهب الثاني والثالث يقولون أيضاً بالمذهب الأوّل، وهو أنّ الاسم المعطوف يرتفع على أنّه مبتدأ محذوف الخبر[١٠٢].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ هذا الخلاف ممّا لا يترتب عليه أثرٌ في النطق؛ لأنّ النحويّينَ مُتّفقون على جواز الرفع، وإنّما وقع الاختلاف في توجيهه فقط، وهذا ما جعل أحد الباحثينَ المحدثينَ يقول في حكم جواز النصب والرفع في هذه المسألة: «لا داعي للاهتمام بتعليله، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع، إذ المقصودُ الأوّل من النحو ضبطُ الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى، وهذا الغرض يتحقّق هنا بمعرفة الحكم السالف، والاكتفاء به، لأنّه مُستنبَطٌ من الكلام العربيّ الأصيل، وحَسْبُ المتعلِّمينَ هذا»[١٠٣].

معنى الشكّ في (لعلَّ):

مذهب البصريينَ أنَّ (لعلَّ) للترجّي في المحبوب وللإشفاق فِي المكروه[١٠٤]، فالترجّي للمحبوب نحو: لعلَّ اللهَ يرحمُنا، والإشفاق في المكروه نحو: لعلَّ العدوَ يقدمُ[١٠٥]. قال المبرّد: «تقول: لعلَّ زيداً يقومُ، و(لعلَّ) حرفٌ جاء لمعنًى مشبَّهٍ بالفعل كأنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروهٍ»[١٠٦]. وقال ابن هشام(ت٧٦١هـ) في (لعلّ): «ولها معانٍ، أَحدُها التوقُّع، وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو لعلَّ الحبيبَ واصلٌ، وَلعلَّ الرَّقيبَ حاصِلٌ»[١٠٧].

ونُسب إلى الكوفيّينَ أنّهم زادوا معاني أخرى في (لعلَّ)، من ذلك أنّها قد تدلّ على الاستفهام، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[١٠٨][١٠٩]، ونُسب إلى الكسائيّ أنّها تفيد التعليل، كما في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[١١٠][١١١]. وهو مذهب الأخفش

أيضاً، إذ قال: «﴿لَعَلَّه يتَذَكَّرُ﴾، نحو قول الرَّجُل لصاحبه: افْرَغْ لعلَّنا نَتَغَدّى، والمعنى: لِنَتَغَدّى، وحتّى نَتَغَدّى. وتقول للرَّجُل: اعْمَلْ عَمَلَكَ لعلَّكَ تَأْخُذُ أَجْرَكَ، أي: لِتَأْخُذَه»[١١٢].

ومن تلك المعاني الأخرى ما نُسب إلى الطُّوال وغيره من الكوفيّينَ، ومنهم الفرّاء، من أنّها قد تأتي للشكّ[١١٣]، وذلك في نحو: لعلَّ زيداً يقومُ.

والمقصود بالشكّ هنا، كما يبدو لنا، أنّ ما بعد (لعلَّ) غيرُ مُتيقَّنٍ من وقوعه، أو أنّه مشكوكٌ في حدوثه، وهذا المعنى واردٌ في قِسْمٍ من السِّياقات التي ترد فيها (لعلَّ)، وهو متوافقٌ مع المعنى العامّ لهذا الحرف، وهو معنى التوقُّع، إذ التوقُّع مُتضمِنٌ معنى الشكّ والظنّ[١١٤].

وما ذهب إليه الطُّوال مع الفرّاء هنا قال به الزَّجاجيُّ أيضاً، إذ جعل الشكَّ من الأوجه التي تأتي لها (لعلّ)، وذلك في قوله: «لعلَّ لها ثلاثة أوجه: تكون شكًّا، وإيجاباً، واستفهاماً. فالشكُّ قولك: لعلَّ زيداً يقومُ، والاستفهام قولك في الخطاب: لعلَّ زيداً يقومُ؟ كما تقول: أتظنُّ زيداً يقومُ؟ تُواجِه بذلك مَنْ تُخاطِب. والإيجاب قولك: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [١١٥]. ولها معنًى رابعٌ وهو الترجّي»[١١٦].

ونجد في نصّ الزَّجاجيّ هذا أنّه قدّم معنى الشكّ في (لعلّ) على المعاني الأخرى، بل إنّه لم يَعُدَّ الترجّي، وهو المعنى الرئيس لـ(لعلَّ) عند أكثر البصريّين كما تقدّم، من الأوجه الثلاثة التي ذكرها، وإنّما جاء ذكره على سبيل الاستدراك في قوله: «ولها معنًى رابعٌ هو الترجّي».

أمّا الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) فقد اقتصر على الشكّ في بيان معنى (لعلَّ)، إذ قال: «لعلَّ كلمةُ شكٍّ، وأصلها عَلَّ، واللام في أوّلها زائدةٌ ...»[١١٧].

ونرى أنّ الشكّ معنًى مُحتمَلٌ قد تدلّ عليه (لعلَّ) في نحو: لعلّ زيداً يقومُ؛ لأنّ الشكّ والظنّ من مُقتضيات التوقُّع، وهو المعنى العامّ لهذا الحرف كما ذكرنا، ولهذا قيل إنّ البصريّينَ يُرجِعون هذا المعنى وغيره إلى معنى التوقُّع الذي يتضمّن الترجّي والإشفاق[١١٨].

أمّا القول بأنّ معنى الشكّ لا يتوافق مع (لعلّ) في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١١٩]؛ «لأنّه لا يجوز الشكُّ على الله عزَّ وجلَّ»[١٢٠]، فيمكن الإجابة عنه بأنَّ الشكَّ والظنَّ إنّما هو بالنسبة إلى المخاطَبينَ، كما أُجيب عن الترجّي والإشفاق في القرآن بذلك أيضاً؛ إذ قيل إنَّ التوقُّع والترجّي في كلام الله سبحانه إنَّما يرجِع إلى المخاطَبينَ؛ لأنّه لا يجوز الترجّي على الله عزّ وجلّ، قال المبرّد في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[١٢١]: «و(لَعَلَّ) إنَّما هي للترجّي ولا يُقال ذلك لله، ولكنَّ المعنى، واللهُ أعلم، اذْهَبا أَنْتُما على رجائكما وقولا القولَ الذي ترجوانِ به ويرجو به المخلوقونَ تذكُّرَ مَنْ طالبوه»[١٢٢].

عودة الضمير المتصل بالفاعل المتقدّم على المفعول به المتأخّر:

أجاز النحويّون الصورة التي يتّصل فيها الضمير بالمفعول به المتقدّم على الفاعل المتأخّر، نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ، وهذه الصورة لم يقع خلافٌ بينهم في جوازها؛ لأنّ الضمير فيها يعود على متأخّرٍ لفظاً متقدّمٍ رُتْبَةً[١٢٣]، فكأنّه عاد هنا على متقدّمٍ تقديراً، لأنّ رُتْبَةَ المفعول به بعد الفاعل.

وثمّة صورة أخرى يعود فيها الضمير المتّصل بالفاعل المتقدّم على المفعول به المتأخّر، نحو: ضربَ زيدٌ غلامَهُ. وهذه الصورة غير جائزة عند جمهور النحويّين[١٢٤]، والسبب أنّ الضمير هنا يعود على متأخّر لفظاً ورتبةً[١٢٥]، ولذلك عَدّوا جميع ما جاء من هذه الصورة من الشِّعر ضرورةً أو أوّلوه بخلاف ما عليه الظاهر[١٢٦].

ونُسب إلى الطُّوال جوازُ هذه الصورة، أي أنْ يعود الضمير هنا على متأخّر لفظاً ورتبةً [١٢٧]، وكذلك عُزي هذا الرأي إلى الأخفش[١٢٨].

ووقف ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) على هذه المسألة في باب(نقض المراتب إذا عَرَضَ هناك عارِض)، وذهب إلى الجواز أيضاً من دون الإشارة إلى رأي الطُّوال أو الأخفش، وذكر أنّ

النحويّينَ مُجمِعونَ على عدم الجواز[١٢٩]، فهم لا يجيزون نحو: ضربَ غلامُهُ زيداً؛ لِتقدُّم المضمر على مظهره في اللفظ والمعنى، وأنّهم قالوا في قول النابغة[١٣٠]:

جزى رَبُّهُ عَنِّي عديَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

إنّ الهاء عائدةٌ على مذكور متقدِّم؛ لئلّا يتقدّم الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخّر، فيكون مقدَّماً عليه لفظاً ومعنًى. ثم قال:«وأمّا أنا فأُجيز أن تكون الهاء في قوله: جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ، عائدةً على (عديّ) خلافًا على الجماعة»[١٣١].

ثم ذكر ابن جنّي ما يمكن أن يكون توجيهاً مسوِّغا للجواز هنا، وهو أنّ المفعول به لمّا كَثُر تقديمه على الفاعل، صار التقديم كأنّه أصلٌ في المفعول به، كما هو أصلٌ في الفاعل، فكأنّ الضمير هنا يعود على متأخّر في اللفظ، لكنّه متقدّم في الرُّتبة، بناءً على ذلك الاعتبار. ورأى أنَّ ذلك غيرُ مُستنكَرٍ؛ «فإنّه ممّا تَقْبَلُهُ هذه اللغةُ ولا تعافّه ولا تتنبَّعه»[١٣٢].

أمّا الرضيّ فقد ذكر أنّ مُسوِّغ جواز هذه المسألة عند الأخفش وابن جنّي هو أنَّ شِدَّة اقتضاء الفعل للمفعول به كَشِدّة اقتضائه للفاعل[١٣٣]، وبعد أن أورد ما يمكن أن يُحتجَّ به على الجواز من الشعر، ومنه قول الشاعر[١٣٤]:

ألا ليتَ شِعْري هل يلومَنَّ قومُهُ زُهيراً على ما جَرَّ مِنْ كلِّ جانِبِ

رأى أنّ «الأولى تجويزُ ما ذهبا إليه، لكنْ على قِلّة»[١٣٥]، وأنّ ما تمسّك به المانعون، من عودة الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً في هذه المسألة، أجازه البصريّون في باب التنازع في نحو: ضربوني وضربْتُ الزيدِينَ[١٣٦]؛ إذ إنّ مذهبَهم إعمالُ الثاني في هذا الباب، فيترتّب على ذلك أنّ مفسِّر (الواو) هنا متأخّرٌ عنه لفظاً ورتبةً وهو (الزَّيدِينَ) .

أمّا ابن مالك فعلى الرَّغم من أنّه حكم على تقدُّم الفاعل المتّصل بضمير المفعول به المتأخّر بالشذوذ في ألفيّته[١٣٧]، نجده يتابع مذهب ابن جنّي ومِنْ قبله الأخفش والطُّوال في

القول بالجواز في كتابيه شرح تسهيل الفوائد[١٣٨]، وشرح الكافية[١٣٩]، فبعد أن ذكر شواهدَ أخرى على تقدّم الفاعل المتّصل بضمير المفعول به المتأخّر، قال: «والصحيح جوازه؛ لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها»[١٤٠].

ورأى أبو حيّان الأندلسيّ جواز عودة الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً في هذه المسألة، لكنّه ذكر أنّ الأحوطَ جوازُ ذلك في الشِّعر فقط؛ لأنّه كثُر مجيئُه في الشِّعر، وذكر أنّ تأويل الشواهد التي احتجَّ بها ابنُ مالك في هذه المسألة، ومِنْ قبله ابنُ جنّي، فيه بُعْدٌ وتكلُّفٌ[١٤١].

وذهب كلٌّ من المرادي[١٤٢](ت٧٤٩ هـ)، وابن هشام[١٤٣]، مذهبَ أبي حيّان الأندلسيّ في القول بجواز هذه المسألة في الشِّعر دون النثر. وذكر ابن هشام أنّ تأويل ما جاء منها في الشِّعر فيه تكلُّفٌ وادّعاءُ حذفِ ما لا دليل عليه[١٤٤].

ورجّح الجواز في هذه المسألة من المحدثينَ محمّد محي الدين عبد الحميد، مستنداً إلى كثرة الشواهد الشعريّة التي جاء فيها الفاعل المتقدّم متّصلاً بضمير المفعول به المتأخّر، ورأى أنّ ما ذهب إليه مجموعةٌ من النحويّينَ، منهم الأخفش وأبو عبد الله الطُّوال وابنُ جنّي والرضيّ وابنُ مالك، هو القول الخليق بأن يُؤخذ به ويُعتمد عليه، ورأى «أنّ الانصاف واتّباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاءِ الأئمةَ على ما ذهبوا إليه، وإنْ كان الجمهور على خلافه؛ لأنَّ التمسُّك بالتعليل مع وجود النصّ على خلافه ممّا لا يجوز، وأحكامُ العربيّة يُقضى فيها على وِفْقِ ما ورد عن أهلها»[١٤٥].

والذي نراه بعد هذا العرض لهذه المسألة، أنّ ما ذهب إليه الطُّوال وعددٌ من النحويّينَ من جواز عودة الضمير المتّصل بالفاعل المتقدّم على المفعول به المتأخّر، هو الأقرب إلى القبول، لاسيّما مع ورود الشواهد الشعريّة التي أيّدته، والتي نرى رأيَ بعض النحويّين أنّ تأويلها لا يخلو من البُعد والتكلُّف، فقولنا: أكرمَ أبوه زيداً، جملةٌ لا لبسَ فيها، على الرَّغم من أنّ إدراك

المعنى فيها به حاجةٌ إلى تأمُّل وتدقيق، والسبب في ذلك، على ما يبدو لنا، أنّ الذائقة اللغويّة العربيّة لم تألف كثيراً مثلَ هذا التركيب، أُلفتَها لتراكيب أخرى حدّدها النحويّون يعود فيها الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة(١٤٦).

جواز رفع نعت المنادى المفرد المضاف إضافة محضة:

تابع المنادى المبنيّ غيرِ المُبهم(١٤٧) إمّا أن يكون مفرداً أو مضافاً، فإنّ كان مفرداً فيجوز نصبه حملاً على موضع المنادى؛ لأنّ موضع المبنيّ نصبٌ، أو رفعُه في الشكل حملاً على اللفظ، ويكون ذلك في النعت والتوكيد وعطف البيان(١٤٨)، فيقال: يا زيدُ الظريفَ والظريفُ، ويا تَيْمُ أجمعينَ وأجمعونَ، ويا غلامُ بِشْراً وبِشْرٌ(١٤٩).

أمّا إذا كان التابع في هذه الحالة مضافاً، فإنّ الإضافة إمّا أن تكون محضةً أو غير محضة، فإن كانت غير محضة فإنّه يجوز فيه النصب والرفع أيضاً، فيقال: يا زيدُ الحسنَ الوجهِ، والحسنُ الوجهِ، ويا زيدُ الضاربَ الرَّجُلِ، والضاربُ الرجلِ.(١٥٠)، وجاز النصب والرفع في التابع هنا «كما يجوزان فيه لو لم يُضَفْ؛ لأنّ إضافته في نيّة الانفصال»(١٥١).

فإن كانت إضافة التابع محضة فمذهب البصريّين وجوب النصب، فيقال في النعت: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، وفي عطف البيان: يا زيدُ أبا عبد الله، وفي التوكيد: يا تميمُ كلَّهم(١٥٢). وقيل في توجيه وجوب النصب هنا «أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرف النداء لا يعمل في المضاف إلّا النصب، وكذلك عطف البيان هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيد أيضاً كالنعت في المعنى»(١٥٣).

ووجَّه ابنُ يعيش أيضاً وجوبَ النصب هنا بأنّ الصفة من تمام الموصوف، لأنّها تخصّص الموصوف وتوضّحه، كتخصيص الألف واللام في نحو: الرَّجُل، والغلام، «وإذْ كانت منزلتُها من الموصوف هذه المنزلةَ، جاز أنْ يُعتبَر فيها من الحُكم ما يُعتبَر فيه، فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافًا إلّا النصبُ، نحو: يا غلامَ زيدٍ، كذلك لا يكون في صفة المنادى

إذا كانت مضافةً غيرُه، كقولك: يا زيدُ أخانا. ولم يجُز أنْ تقول: يا زيدُ أخونا، ويا بكرُ صاحبُ بِشْرٍ، فترفع حملاً على اللفظ، كما فعلتَ في المفرد حيثُ قلتَ: يا زيدُ العاقلُ»(١٥٤).

وذهب الطُّوال مع الكسائيّ والفرّاء إلى جواز الرفع في تابع المنادى النعت(١٥٥) المضافِ إضافةً محضةً نحو: يا زيدُ صاحبُنا، ويا رجلُ صاحبُ عمرٍو(١٥٦)، ونسب الرضيُّ وابنُ مالك جواز الرفع هنا إلى أبي البركات الأنباريّ(١٥٧)، قال ابن عقيل(ت٧٦٩هـ): «وسبق ابنَ الأنباريّ إلى ما أجازه من الكوفيّين أبو عبد الله الطُّوال والكسائيّ والفرّاء»(١٥٨).

وردَّ ابنُ مالك هذا المذهبَ بأنّه يستلزم تفضيلَ فرعٍ على أصل؛«لأنّ المضاف لو كان منادًى لم يكن بُدٌّ من نصبه، فلو جُوِّز رفعُ نعته مضافًا لَزِمَ إعطاءُ المضافِ في التبعيّة تفضيلاً على المضاف في الاستقلال»(١٥٩).

واعترض الشاطبيّ على ابن مالك فيما ذكره هنا بالنعت المُطوَّل أو الشبيه بالمضاف؛ فهو أيضاً إذا باشر حرفَ النداء لم يكن فيه إلّا النصبُ، لكنّه إذا جاء نعتاً للمفرد المبنيّ جاز فيه الوجهان النصب والرفع، فيقال: يا زيدُ الضاربَ الرَّجُلَ، والضاربُ الرَّجُلَ، ولم يُلتزَم فيه النصب(١٦٠).

ويمكن أن نجد بعد ذلك لما ذهب إليه الطُّوال مع غيره من الكوفيّينَ توجيهاً مقبولاً في جواز رفع التابع النعت في هذه المسألة، فقد ذكر الرضيّ في كلامه على مسوّغ جواز التابع المفرد أنّه «لمّا كانت الضمة التي هي الحركة البنائيّة تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله، صارت كالرفع وصار حرفُ النداء كالعامل لها، وكذلك فتحة: لا رَجُلَ، فلمشابهة الضمّة للرفعة جاز أن تُرفَع التوابعُ المفردة؛ لأنّها كالتابعة للمرفوع، وقلَّلَ شيئاً من استنكار تبعيّة حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كونُ الرفع غيرَ بعيدٍ في هذا التابع المفرد، لأنّه لو كان منادًى لتحرّك بشِبْه الرفع أي الضمّ، بخلاف التابع المضاف؛ إذ المنادى المضافُ واجبُ النصبِ»(١٦١).

ثم ذكر الرضيّ بعد ذلك أنّ مَن أجاز الرفع فيما أُضيف من توابع المنادى «لم ينظر إلى تصوُّر وقوعها موقع المنادى، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابعُ المرفوعِ مرفوعٌ، سواءٌ كان مضافاً أو مفرداً»(١٦٢).

فيتَّضح من كلام الرضيّ أنّ مَن جوَّز الرفع في التابع المضاف لم يعتبر حُكم ذلك التابع عند وقوعه موقع المنادى المتبوع؛ بناءً على «أنّه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع»(١٦٣)، بل اقتصر في ذلك على قضيّة مشابهة حركة البناء لحركة الإعراب في المنادى المبنيّ على الوجه الذي مرَّ بنا في نصّ الرضيّ، وأنّ تابع المرفوع مرفوعٌ سواءٌ كان مفرداً أم مضافاً، وهذا ما سوَّغ حمل التابع المفرد، ومنه النعت، على اللفظ فجاز رفعه.

هذا فضلاً عن أنَّ تعليل وجوب النصب في النعت المضاف هنا بأنّه إذا وقع موقع المنادى وَجَبَ نصبُه، فيه نظر؛ لأنّ النعت مُكمِّل لمتبوعه وليس على نيّة إعادة حرف النداء كي يُتصوَّر وقوعُه موقعَ المنادى، فهو يختلف عن المنسوق الذي يكون على نية تكرار العامل فيكون مقصوداً بالنداء أيضاً، ولهذا قيل «النعتُ غيرُ مقصود بالنداء لنفسه، وإنّما هو من تمام الأوّل، كالتوكيد وعطف البيان، بخلاف المنسوق، فإنّ كلَّ واحد منهما مقصودٌ»(١٦٤).

وإذا كان جواز رفع النعت المضاف الذي قال به الطُّوال مع غيره من الكوفيّين يمكن أن نجد له توجيهاً مقبولاً من حيث القياس، على نحو ما تقدّم، فإنّ السَّماع لم يرد به، باستثناء ما رُوي عن الأخفش من أنّه حكى: يا زيدُ بنُ عمرٍو، بضم النون. وقد وصف ابنُ مالك ذلك بأنّه من الشاذّ الذي لا يُلتفت إليه، ولا يُعرّج عليه(١٦٥).

وفي المذهب الآخر الذي يوجب النصب نجد سيبويه يحكي عن العرب أنّهم كلَّهم يوجبون نصب نعت المنادى المبنيّ إذا كان النعت مضافاً، وذلك في نحو: يا زيدُ أخانا. وقد ورد ذلك في سؤاله للخليل (ت١٧٠هـ) عن عدم جواز الرفع في هذا النعت بعد أن سأله عن توجيه جواز الرفع في تابع المنادى المفرد في نحو: يا زيدُ الطويلُ: «قلتُ أفرأيتَ قولَ العربِ كلِّهم:

أَزَيْدُ أخا وَرْقاءَ إنْ كُنْتَ ثائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أحْناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ

لأيّ شيءٍ لم يَجُزْ فيه الرفعُ كما جاز في (الطويلُ)؟ قال لأنّ المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه»[١٦٦].

ومن كلّ ما تقدّم نخلص في هذه المسألة إلى أنّ ما ذهب إليه الطُّوال مع الكسائيّ والفرّاء من جواز الرفع في تابع المنادى المبنيّ إذا كان ذلك التابع نعتاً مضافاً إضافةً محضةً يمكن أن يوجّه توجيهاً مقبولاً في القياس، لكنّه مفتقِرٌ إلى ما يؤيّده من السماع ليكون حُكماً نحويًّا راسخاً. قال الرضيّ بعد أن ذكر هذا المذهب: «وليس ببعيدٍ في القياس، لكنّه لم يثبُت»[١٦٧].

نتائج البحث:

بعد هذه الدراسة التي وقفنا فيها على عَلَم من أعلام النحو الكوفيّ، وهو أبو عبد الله الطُّوَال، نسجّل هنا أهمَّ النتائج التي توصّلنا إليها:

- أبو عبد الله الطُّوَال من النحويّين الكوفيّين الذين كانت لهم مكانةٌ علميّةٌ مرموقةٌ في زمانه، صاحَبَ أهمَّ أعلام النحو الكوفيّ كالكسائيّ والفرّاء وثعلب، فكان واحداً من أكابر هذه المدرسة ومن أئمّتها المبرّزينَ، ولا أدلّ على ذلك ممّا مرّ بنا من قول ثعلب فيه: «كان أبو عبد الله الطوُّال حاذقاً في العربيّة».
- ورد في بعض المصادر التي ذكرت أخبار النحويّينَ الكوفيّينَ خلطٌ بين أبي عبد الله الطُّوال ومحمد بن قادم، فأُطلق لقبُ الطُّوال على الثاني منهما، وقد أيّد البحث كونهما نحويَّينِ مختلفَينِ، بعد الوقوف على ما يمكن أن يكون سبباً لذلك الخلط.
- لم تذكر المصادر، لاسيّما كتب التراجم، كثيراً عن حياة الطُّوال وأخباره، فجاءت ترجمته في تلك المصادر في سطور قليلة، بل اقتصر بعضها على ذكر اسمه بوصفه نحويًّا كوفيًّا من دون ذكر ترجمته.
- لم تذكر المصادر للطُّوال مؤلَّفاً نحويًّا أو لغويًّا، وقيل إنّه لم يشتهر له تصنيفٌ، وهذا لا يدلُّ على أنّه لم يضع مؤلَّفاً، فربّما كانت له مؤلَّفاتٌ لكنّها لم تُعرف أو تشتهر.
- على الرَّغم من كون الطُّوال عالماً بالعربيّة متمكِّناً منها، كما عرفنا في المبحث الذي خُصِّصَ لمنزلته العلميّة في هذه الدراسة، لم تورد المصنَّفاتُ النحويّةُ إلّا النَّزر القليل من أرائه النحويّة، شأنه في ذلك شأن كثير من النحويّينَ الكوفيّينَ.
- أغلب آراء الطُّوال النحويّة كان مُشترِكاً فيها مع بعض النحويّينَ الكوفيّينَ كالكسائيّ والفرّاء وهُشام بن معاوية، وفي ذلك دلالة واضحة على انتمائه الأصيل إلى المدرسة الكوفيّة ومنهجها العامّ في دراسة النحو واللغة.

- بعد مناقشة آراء الطُّوال وتحليها وذكر ما يمكن أن يكون توجيهاً لها، نجد أنّ أغلبها يمكن أن يكون مقبولاً بعد تفحُّصه وتدقيق النَّظر فيه وكشف الغرض منه، من ذلك كون اللام في خبر (إنّ) لامَ جواب القسم، ودلالة (لعلّ) على الشكّ، وجواز عودة الضمير المتّصل بالفاعل المتقدّم على المفعول به المتأخّر، وغيرها.

-

هوامش البحث

(١) ينظر طبقات النحويّين واللغويّين: الزبيديّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة: ١٣٧، ونزهة الألبّاء: أبو البركات الأنباريّ، تحقيق إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، ط٣، الزرقاء-الأردن ١٩٨٥م: ١١٧، والوافي بالوفيّات: الصفديّ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ٢٠٠٠م: ٣٧١/١٧.

(٢) ينظر بغية الوعاة: السيوطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان: ٥٠/١.

(٣) ينظر العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق د.مهدي المخزوميّ ود.إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال: ٦٥/٤.

(٤) تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم: التنوخيّ، تحقيق د.عبد الفتاح محمّد الحلو، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السعوديّة ١٩٨١م: ١٨٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٨٣-١٨٤(هامش التحقيق ٢).

(٦) المصدر نفسه:١٨٤(هامش التحقيق ٢) . وينظر طبقات النحويّين واللغويّين:١٣٨-١٣٩.

(٧) تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم:١٨٤(هامش التحقيق ٢).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) طبقات النحويّين واللغويّين:١٣٩.

(١٠) ينظر الفهرست: ابن النديم، بيروت ١٩٧٨م : ٧٣/١، وإنباه الرواة: القفطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ-القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة-بيروت، ط١، ١٩٨٢هـ: ٩٢/٢، ١٥٦/٣،وبغية الوعاة: ٥١/١، ١٤٠/١.

(١١) ينظر طبقات النحويّين واللغويّين: ١٦١، ١٨٢،١٨٣، على سبيل المثال .

(١٢) البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة: الفيروزآباديّ، تحقيق محمّد المصريّ، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، دمشق ٢٠٠٠م: ٢٦٨/١.

(١٣) المصدر نفسه: ٢٨١/١.

(١٤) نظرات في تحقيق كتاب البلغة في تاريخ أئمّة النحو واللغة (بحث): صدقي برهان، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، الجزء الثاني، المجلّد الثامن والأربعون، ١٩٧٣م: ٤٣٤.

(١٥) المصدر نفسه: ٤٣٤-٤٣٥.

(١٦) ينظر بغية الوعاة:٥٠/١.

(١٧) ينظر إنباه الرواة: ٩٢/٢.

(١٨) ينظر المصون في الأدب: العسكريّ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م: ١٢١.

(١٩) الفهرست: ١١٨/١.

(٢٠) ينظر أنباه الرواة: ١٣/٤.

(٢١) نزهة الألبّاء: ١١٧-١١٨. وينظر الفهرست: ٧٣/١، وبغية الوعاة:٥٠/١.

(٢٢) الوافي بالوفيّات: ٣٧١/١٧.

(٢٣) ينظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصفديّ، تحقيق السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة ١٩٨٧م: ٥-٦.

(٢٤) ديوان بشّار بن برد: تحقيق محمّد الطاهر ابن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م:١٦٣/٤.

(٢٥) هو عبد الله بن سعيد، أبو محمد الأمويّ، من اللغويّين الكوفيّين. ينظر طبقات النحويّين واللغويّين :١٩٣.

(٢٦) الأزمنة والأمكنة: الأصفهانيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت: ٢٨٢.

(٢٧) ينظر بغية الوعاة: ٥٠/١.

(٢٨) ينظر المصدر نفسه.

(٢٩) المدارس النحويّة: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٧، القاهرة: ٢٢٤.

(٣٠) ينظر بغية الوعاة:٥٠/١.

(٣١) ينظر إنباه الرواة: ٢٦٥/٢.

(٣٢) ينظر بغية الوعاة: ٥٠/١.

(٣٣) ينظر الفهرست: ٧٣/١.

(٣٤) ينظر إنباه الرواة: ٩٢/٢.

(٣٥) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزوميّ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، مصر ١٩٨٥م: ١٢٧.

(٣٦) ينظر الجَّنى الداني: المراديّ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت ١٩٩٢: ٢٠٤-٤١٦، وشرح الأشمونيّ: الأشمونيّ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، ط١، بيروت ١٩٩٥م:٢٩٩/١-٣٠٥، وهمع الهوامع: السيوطيّ، تحقيق عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقيّة، مصر: ٤٩٨/١-٥٠٢.

(٣٧) ينظر شرح ابن الناظم: ابن الناظم، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١،بيروت، ٢٠٠٠م:١٢٠.

(٣٨) سورة التوبة، من الآية ٥٦.

(٣٩) سورة العصر، الآيتان ١و٢.

(٤٠) ينظر شرح ابن الناظم:١٢٠.

(٤١) ينظر الجَّنى الداني: ٤١٢، وشرح ابن عقيل: ابن عقيل، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠م:٣٥٨/١. والمقاصد الشافية: ٣٢٩/٢.

(٤٢) ينظر شرح ابن الناظم: ١٢٠.

(٤٣) نُسب إلى رؤبة بن العجّاج، وهو في ملحقات ديوانه: تحقيق وليم الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت: ١٩٠.

(٤٤) ينظر شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيّد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م: ٢٥/٢، وتوضيح المقاصد: المراديّ، تحقيق د.عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، ط١، القاهرة، ٢٠٠١م: ٥٢٨.

(٤٥) ينظر شرح التصريح: خالد الأزهريّ، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م: ٣٠٦/١.

(٤٦) ينظر الجَنى الداني:٤١٣.

(٤٧) التذييل والتكميل: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط: ٧٠/٥.

(٤٨) سورة الزخرف، الآيات ١، و٢، و٣.

(٤٩) ينظر شرح التسهيل: ٢٤/٢.

(٥٠) ينظر الجمل في النحو: الزَّجاجيّ، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-لبنان، دار الأمل-الأردن، ط١، ١٩٨٤م: ٥٨.

(٥١) ينظر ارتشاف الضرب: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق د.رجب عثمان الحمد، مطبعة المدنيّ، ط١، مصر، ١٩٩٨م: ١٢٥٦/٣، والتذييل والتكميل: ٧٠/٥.

(٥٢) شرح التصريح: ٣٠٦/١-٣٠٧.

(٥٣) ارتشاف الضرب: ٧٠/٥-٧٢. وينظر المقاصد الشافية: الشاطبيّ، تحقيق مجموعة من المحقِّقينَ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى-مكّة المكرمة: ٣٣٢/٢.

(٥٤) ارتشاف الضَّرب:٧٢/٥، وتوضيح المقاصد: ٥٢٩.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) شرح الرضيّ: رضيّ الدين الأستراباذيّ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م: ٣٤٢/٤.

(٥٧) ارتشاف الضَّرب: ٧١/٥-٧٢، وينظر همع الهوامع: /٤٩٩، والنحو الوافي: عبّاس حسن، دار المعارف، ط١٥، مصر: ٦٥٣/١.

(٥٨) ينظر شرح التصريح: ٣٠٦/١.

(٥٩) الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م: ١٢٢/٣.

(٦٠) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، القاهرة ١٤٢٨هـ: ١٣٤٢/٣.

(٦١) شرح التسهيل: ٢٤/٢.

(٦٢) أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر، بيروت: ٣٣٠/١، الهامش ٢.

(٦٣) متن ألفيّة ابن مالك: ابن مالك، تحقيق د.عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١، الكويت، ٢٠٠٦م:١٢.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٢٦٢/٣، وهمع الهوامع: ٥٠٧/١-٥٠٨ .

(٦٦) التذييل والتكميل:٩٦/٥.

(٦٧) ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٢٦٢/٣، وهمع الهوامع: ٥٠٨/١.

(٦٨) ينظر التذييل والتكميل: ٩٨/٥.

(٦٩)الإنصاف: أبو البركات الأنباريّ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، مصر، ١٩٦١م:٣٩٩/١.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) شرح الرضيّ: ٤/ ٣٠٩.

(٧٢) سورة النحل، من الآية ١٢٤.

(٧٣) شرح التسهيل: ٢٦/٢.

(٧٤) التذييل والتكميل: ٩٧/٥.

(٧٥) شرح المفصَّل: ابن يعيش، تحقيق د.إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ٢٠٠١م: ١٤٠/٥.

(٧٦) شرح الرضيّ: ٣٠٨/٤-٣٠٩.

(٧٧) ينظر اللامات: الزَّجاجيّ، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، ط٢، دمشق ١٩٦٩م:١٤٩، ومعاني النحو: د.فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر، ط١، الأردن- عمان ٢٠٠٠م:٩٤/٤.

(٧٨) المصدر نفسه: ٧٨-٧٩.

(٧٩) سورة آل عمران، من الآية ١٨٦.

(٨٠) سورة التكاثر، الآيات: ٦، و٧، و٨.

(٨١) سورة آل عمران، من الآية ٨١.

(٨٢) اللامات:٧٩.

(٨٣) النحو الوافي: ٦٦١/١، الهامش ٢.

(٨٤) ينظر تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق د.محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، ١٩٦٧م: ١٥٤/١.

(٨٥) ينظر المقاصد الشافية:٣٦٥/٢-٣٦٧، والنحو الوافي: ٦٦٦/١-٦٦٧.

(٨٦) ينظر التذييل والتكميل: ١٨٥/٥، والمقاصد الشافية: ٣٦٦/٢.

(٨٧) ينظر ارتشاف الضرب: ١٢٨٩/٣.

(٨٨) ينظر المقاصد الشافية: ٣٦٧/٢.

(٨٩) ينظر التذييل والتكميل: ١٨٤/٥، والمقاصد الشافية :٣٦٦/٢.

(٩٠) ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٢٨٩/٣.

(٩١) ينظر النحو الوافي: ٦٦٧/١.

(٩٢) ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٢٨٩/٣، والتذييل والتكميل: ١٨٥/٥.

(٩٣) ينظر البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ: ٢٢٥/١. وينظر الكتاب: ٣٧٨/٢، والمقتضب: المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجاريّة، القاهرة،١٩٩٤م: ٢١٠/٣.

(٩٤) سورة البقرة، من الآية ٣٥.

(٩٥) سورة الرعد، من الآية ٢٣.

(٩٦) المقاصد الشافية: ١٥/٥، وينظر شرح ابن عقيل: ٢٣٨/٣.

(٩٧) ينظر التذييل والتكميل:٥/ ١٩٢، وشرح المكوديّ على الألفيّة: المكوديّ، تحقيق د.فاطمة الراجحيّ، جامعة الكويت، ١٩٩٣م: ٥٧٦/٢.

(٩٨) ينظر التذييل والتكميل:١٩١/٥، ١٩٥.

(٩٩) سورة التوبة، من الآية ٣.

(١٠٠) شرح الرضيّ:٤/ ٣٥٢.

(١٠١) ينظر التذييل والتكميل: ١٩١/٥.

(١٠٢) ينظر التذييل والتكميل: ١٨٦/٥، وارتشاف الضَّرب: ١٢٨٩/٣.

(١٠٣) النحو الوافي:٦٦٥/١.

(١٠٤) ينظر همع الهوامع: ٤٨٧/١. وينظر الكتاب: ٢٣٣/٤، والمقتضب: ١٨٣/٤.

(١٠٥) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أمّ القرى(دار الفكر–دمشق، دار المدنيّ–جدّة)، ط١، (١٤٠٠–١٤٠٥هـ): ٣٠٦/١.

(١٠٦) المقتضب: ١٠٨/٤.

(١٠٧) مغني اللبيب: ٣٧٩/١.

(١٠٨) سورة عبس، الآية ٣.

(١٠٩) ينظر مغني اللبيب: ٣٧٩/١، وهمع الهوامع: ٤٨٨/١.

(١١٠) سورة طه، من الآية ٤٤.

(١١١) ينظر مغني اللبيب: ٣٧٩/١، وهمع الهوامع: ٤٨٧/١.

(١١٢) معاني القرآن: الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مطبعة المدنيّ، ط١، القاهرة ١٩٩٠م: ٤٤٣/٢.

(١١٣) ينظر ارتشاف الضرب: ١٢٤٠/٣، والتذييل والتكميل: ٢٤/٥، وهمع الهوامع: ٤٨٧/١، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكيّ، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، ط١، بيروت ٢٠٠٣م: ٤٧٦/١.

(١١٤) ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: البغداديّ، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، ط٣، بيروت ١٩٨٨م: ٥/ ١٧٨.

(١١٥) سورة الطلاق، من الآية ١. ولم يقصد الزَّجاجيّ نصَّ الآية على ما يبدو.

(١١٦) حروف المعاني: الزَّجاجيّ، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة/لبنان–دار الأمل/الأردن،ط١٩٨٦،٢م: ٣٠.

(١١٧) الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: الجوهريّ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين،ط١، القاهرة ١٩٥٦م: ١٨١٥/٥.

(١١٨) ينظر همع الهوامع: ٤٨٨/١.

(١١٩) سورة البقرة، من الآية ٧٣.

(١٢٠) المجموع المغيث في غريبَي القرآن والحديث: الأصفهانيّ، تحقيق عبد الكريم الغرباويّ، جامعة أمّ القرى، ط١، ١٩٨٨م: ١٣٢/٣.

(١٢١) سورة طه، الآية ٤٤.

(١٢٢) المقتضب: ١٨٣/٤. وينظر الكتاب: ٣٣١/١.

(١٢٣) ينظر شرح ابن عقيل:٢٠٥/٢، والمقاصد الشافية: ٦١٠/٢، وشرح الأشمونيّ: ١/ ٤٠٧.

(١٢٤) ينظر على سبيل المثال: المقتضب: ٦٩/٢ ، ١٠٢/٤، والأصول في النحو: ابن السرّاج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، ط٣ ، بيروت، ١٩٩٦م: ٨٧/١.

(١٢٥) ينظر شرح المفصّل: ٢٠٣/١ ، وشرح ابن عقيل:٢٠٥/٢ ، وهمع الهوامع: ٢٦٦/١.

(١٢٦) ينظر توضيح المقاصد:١٠٣، وشرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م: ٢٨٧.

(١٢٧) ينظر ارتشاف الضرب: ٩٤٤/٢، وأوضح المسالك: ١١٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٠٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٦٦/١.

(١٢٨) ينظر ارتشاف الضرب: ٩٤٤/٢، وأوضح المسالك: ١١٠/٢، وهمع الهوامع : ٢٦٦/١.

(١٢٩) ينظر الخصائص: ابن جنّيّ، تحقيق محمّد علي النجّار، المكتبة العلمية: ٢٩٤/١. وقد يُفسَّر قول ابن جنّيّ بإجماع النحويّين قبله على عدم الجواز بعدم اطّلاعه على رأي الطُّوال في هذه المسألة كما ذكر محقّق كتاب الخصائص في الهامش٢ من تلك الصفحة.

(١٣٠) صَدْر البيت في ديوان النابغة الذبيانيّ: تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة:١٩١: جزى اللهُ عَبْساً في المواطن كلّها، ولا شاهد فيه. ونُسب أيضاً إلى أبي الأسود الدؤليّ، ينظر خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة ١٩٩٧م: ٢٨١/١ . وهو في مستدرك ديوان أبي الأسود: تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، بيروت ١٩٩٨: ٤٠١، ونُسب إلى غيرهما. وينظر تعليق محقِّق كتاب الخصائص: ٢٩٤/١ ، الهامش ٣.

(١٣١) الخصائص: ٢٩٤/١.

(١٣٢) المصدر نفسه: ٢٩٧/١ .

(١٣٣) ينظر شرح الرضيّ:١٨٨/١.

(١٣٤) البيت لأبي جندب الهذليّ. ديوان الهذليّينَ: تحقيق محمّد محمود الشنقيطيّ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م: ٨٧/٣.

(١٣٥) المصدر نفسه: ١٨٩/١.

(١٣٦) ينظر المصدر نفسه، وينظر مذهب البصريّين في الإنصاف: ٨٣/١.

(١٣٧) متن ألفيّة ابن مالك: ١٦.

(١٣٨) ينظر شرح التسهيل: ١٦٢/١.

(١٣٩) ينظر شرح الكافيـة الشافية: ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، مكّة المكرّمة، ١٩٨٢م: ٥٨٦/٢.

(١٤٠) شرح التسهيل: ١٦٢/١.

(١٤١) ينظر التذييل والتكميل: ٢٦٥/٢.

(١٤٢) ينظر توضيح المقاصد: ٥٩٧/٢.

(١٤٣) ينظر أوضح المسالك: ١١٠/٢.

(١٤٤) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمّد عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق د.عباس مصطفى الصالحيّ، دار الكتاب العربيّ، ط١، بيروت ١٩٨٦م: ٢٩٤.

(١٤٥) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمّد محي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ٢١٠/٢.

(١٤٦) ينظر مغني اللبيب: ٦٣٥/١- ٦٣٩، وهمع الهوامع: ٢٦٥/١-٢٧٢.

(١٤٧) أي ليس لفظ (أيّ) أو (أيّة) أو اسم إشارة.

(١٤٨) ينظر توضيح المقاصد: ١٠٧٣/٢. أمّا البدل وعطف النسق غير المقرون بـ(ال) فحُكم كلٍّ منهما في الإتباع هنا كحُكمه في الاستقلال، أي حُكم المنادى بعينه. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٣١٣/٣، والمقاصد الشافية: ٣٠٣/٥.

(١٤٩) ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢١٩٧/٤، والمقاصد الشافية: ٣٠٠/٥.

(١٥٠) ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢١٩٧/٤.

(١٥١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/ ٣٥٦٩. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الرفع فيما تقدّم شكليّ، فالضمّة في التابع ليست حركة إعراب أو بناء، بل هي حركةٌ طارئةٌ لتحقيق المشاركة الصوريّة في المظهر اللفظيّ بين التابع والمتبوع؛ فلا تدلّ على شيء سوى المماثلة الشكليّة، ومن التساهل في التعبير أن يُقال في التابع هنا إنّه مرفوعٌ، أمّا إعرابه الدقيق فيقال فيه: إنّه منصوب بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها ضمّة الإتباع الشكليّة للفظ المنادى. ينظر حاشية الصبّان: الصبّان، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، ط١، القاهرة: ٢١٨/٣، والنحو الوافي: ٤٥/٤.

(١٥٢) ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢١٩٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢١٦/٢. وينظر الكتاب: ١٨٣/٢.

(١٥٣) ينظر المقاصد الشافية: ٥/ ٣٠٠.

(١٥٤) شرح المفصَّل: ١/ ٣٣٠.

(١٥٥) ونُسب إلى الفرّاء جواز رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياساً على النعت. ينظر توضيح المقاصد: ١٠٧٣/٢.

(١٥٦) ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢١٩٧/٤، وتوضيح المقاصد: ١٠٧٣/٢.

(١٥٧) ينظر شرح الرضيّ: ١/ ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣١٢.

(١٥٨) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢١٦.

(١٥٩) شرح التسهيل:٣/٤٠٣.

(١٦٠) المقاصد الشافية: ٥/٣٠٦.

(١٦١) شرح الرضيّ:١/٣٦٤. وينظر الكتاب:٢/١٨٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣١١.

(١٦٢) شرح الرضيّ:١/٣٦٤.

(١٦٣)المصدر نفسه:١/٣٦١.

(١٦٤) المقاصد الشافية: ٥/ ٣٠٤.

(١٦٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣١٢.

(١٦٦) الكتاب: ٢/١٨٣-١٨٤.

(١٦٧) شرح الرضيّ: ١/٣٦٤.

مصادر البحث

- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د.رجب عثمان الحمد، مطبعة المدنيّ، ط١، مصر، ١٩٩٨م.
- الأزمنة والأمكنة: الأصفهاني، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن، ت٤٢١هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الأصول في النحو: ابن السرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، ط٣ ، بيروت، ١٩٩٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف، ت٦٤٦هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ–القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية–بيروت، *ط١* ، ١٩٨٢هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد، ت٥٧٧هـ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، مصر، ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر، بيروت.
- البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة: السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان.
- البُلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة: الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمّد بن يعقوب ت٨١٧هـ، تحقيق محمّد المصريّ، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٠م.
- تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم: التنوخيّ، القاضي أبو المحاسن المفضّل بن محمد بن مسعر، ت٤٤٢هـ، تحقيق د.عبد الفتاح محمّد الحلو، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٩٨١م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق د.عباس مصطفى الصالحيّ، دار الكتاب العربيّ، ط١، بيروت، ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط١.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، جمال الدين محمّد بن عبد الله ت٦٧٢هـ، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصفديّ، صلاح الدين خليل بن أيبك، ت٧٦٤هـ، تحقيق السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٨٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، محبّ الدين محمّد بن يوسف بن أحمد، ت٧٧٨هـ، تحقيق د.علي محمّد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، تحقيق د.عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠١م.
- الجُمَل في النحو: الزَّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت٣٤٠هـ، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة-لبنان، دار الأمل-الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
- الجَّنى الداني في حروف المعاني: المراديّ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٩٢م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ: الصبّان، محمّد بن عليّ ت١٢٠٦هـ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، ط١، القاهرة.
- حروف المعاني: الزَّجاجيّ، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة/لبنان-دار الأمل/الأردن، ط٢، ١٩٨٦م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغداديّ، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة، ١٩٩٧م.
- الخصائص: ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، تحقيق محمّد عليّ النجّار، المكتبة العلميّة.
- ديوان أبي الأسود الدؤليّ، صنعة أبي سعيد الحسن السكريّ، ت٢٩٠هـ: تحقيق الشيخ محمّد حسن أل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان بشّار بن برد: تحقيق محمّد الطاهر ابن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب): تحقيق وليم الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت.

- ديوان النابغة الذبيانيّ: تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة.
- ديوان الهذليّين: تحقيق محمّد محمود الشنقيطيّ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: الأشمونيّ، عليّ بن محمّد ت٩٢٩هـ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، ط١، بيروت، ١٩٩٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ت٧٦٩هـ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الفيّة ابن مالك: ابن الناظم، محمّد بن جمال الدين ت٦٨٦هـ، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: البغداديّ، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، ط٣،بيروت، ١٩٨٨م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيّد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: الأزهريّ، خالد بن عبد الله، ت٩٠٥هـ، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمّية، ط١، بيروت،٢٠٠٠م.
- شرح الرضيّ على الكافية: رضيّ الدين الأستراباذيّ، محمّد بن الحسن، ت٦٨٦هـ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، مكّة المكرّمة، ١٩٨٢م.
- شرح المفصَّل للزمخشري: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن عليّ، ت٦٤٣هـ، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ٢٠٠١م.
- شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالك: المكوديّ، عبد الرحمن بن عليّ، ت٨٠٧هـ، تحقيق د.فاطمة الراجحيّ، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد ت٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط١، القاهرة، ١٩٥٦م.
- طبقات النحويّين واللغويّين: الزبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن بن عبيد الله، ت٣٧٩هـ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكيّ، بهاء الدين أحمد بن عليّ بن عبد الكافي، ت٧٧٣هـ، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م.
- العين: الخليل،أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ت١٧٠هـ، تحقيق د. مهدي المخزوميّ ود.إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.
- الفهرست: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م .
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت١٨٠هـ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- اللامات: الزَّجاجيّ، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، ط٢، دمشق، ١٩٦٩م.
- متن ألفيّة ابن مالك: ابن مالك، تحقيق د.عبد اللطيف بن محمّد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١، الكويت، ٢٠٠٦م.
- المجموع المغيث في غريبَي القرآن والحديث: الأصفهانيّ، أبو موسى محمّد بن أبي بكر بن أبي عيسى، ت٥٨١هـ، تحقيق عبد الكريم الغرباويّ، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨م.
- المدارس النحويّة: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٧، القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزوميّ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، مصر، ١٩٨٥م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أمّ القرى(دار الفكر-دمشق، دار المدنيّ-جدة)، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.
- المصون في الأدب: العسكريّ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله، ت٣٨٢هـ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت٢١٥هـ، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مطبعة المدنيّ، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م.

- معاني النحو : د.فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر، ط١،الأردن- عمان، ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، ط٦، بيروت، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، ت٧٩٠هـ، مجموعة من المحقّقينَ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى-مكّة المكرَّمة.
- المقتضب: المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد ت٢٨٥هـ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجاريّة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل: محمّد محي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك.
- النحو الوافي: عبّاس حسن، دار المعارف، ط١٥، مصر.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء : الأنباريّ، تحقيق إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، ط٣، الأردن ١٩٨٥م.
- نظرات في تحقيق كتاب البلغة في تاريخ أئمّة النحو واللغة (بحث): صدقي برهان، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، الجزء الثاني، المجلّد الثامن والأربعون، ١٩٧٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطيّ، تحقيق عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقيّة، مصر.
- الوافي بالوفيّات: الصفديّ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركـــي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.

Research sources

- **Irtishāf alḍḍrb min Lisān al-‘Arab: Abū ḥyyān Al-’ndlsī, d.745AH, reviewed by dr. Rajab ‘Uthmān al-Ḥamad, almdnī press, p.1, Egypt, 1998AD.**
- **Al-azminah wa-al-amkinah: al-Aṣfahānī, d.421AH, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut.**
- **Al-uṣūl fī al-naḥw: Ibn alsrrāj, d.316AH, reviewed by dr. ‘Abd al-Ḥusayn alfatlī, al-Risālah foundation, p.3, Beirut, 1996AD.**
- **Inbāh al-ruwāh ‘alá anbāh al-nuḥāh : al-Qifṭī, d.646AH, reviewed by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Fikr al‘rby-Cairo, and al-Kutub althqāfyt foundation-Beirut, p.1, 1982AD.**
- **Al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna alnḥwyyyn albṣryyyn wālkwfyyyn: Abū al-Barakāt, d.577AH, reviewed by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, al-Sa‘ādah press, p.4, Egypt, 1961AD.**
- **Awḍaḥ al-masālik ilá alfyyat Ibn Mālik: Ibn Hishām al’nṣārī, d.761AH, reviewed by Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqā‘ī, Dār al-Fikr, Beirut.**
- **Al-Baḥr al-muḥīṭ: Abū Ḥayyān al-Andalusī, reviewed by Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, Beirut 1420AD.**
- **Bughyat al-wu‘āt fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāt: al-Suyūṭī, d.911AH, reviewed by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-‘Aṣrīyah library, Lebanon.**
- **Al-Bulghah fī tarājim a’immat al-naḥw wa-al-lughah: al-Fīrūzābādī, d.817AH, reviewed by Muḥammad al-Miṣrī, Dār Sa‘d al-Dīn, p.1, Damascus 2000AD.**
- **Tārīkh al-‘ulamā’ al-naḥwīyīn min al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn wa-ghayrihim: al-Tanūkhī, d.442AH, reviewed by dr. ‘Abd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw, al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah University, Saudi Arabic, 1981AD.**
- **Talkhīṣ al-shawāhid wa-talkhīṣ al-Fawā’id: Ibn Hishām al-Anṣārī, reviewed by dr. ‘Abbās Muṣṭafá al-Ṣāliḥī, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, p.1, Beirut 1986AD.**
- **Al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tashīl: Abū ḥyān al-Andalusī, reviewed by D. Ḥasan Hindāwī, Dār alqlm-Damascus, Dār Kunūz Ishbīliyā, p.1.**
- **Tashīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid: Ibn Mālik, d.672AH, reviewed by Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kitāb al‘rbī, Cairo, 1967AD.**
- **Taṣḥīḥ al-taṣḥīf wa-taḥrīr al-taḥrīf: al-Ṣafadī, d.764AH, reviewed by al-Sayyid al-Sharqāwī, al-Khānjī Library, p.1, Cairo 1987AD.**

- **Tamhīd al-qawā‘id bi-sharḥ Tashīl al-Fawā’id: Nāẓir al-Jaysh, d.778AH, reviewed by dr. ‘Alī Muḥammad Fākhir and others, Dār al-Salām, p.1, Cairo 1428AD.**
- **Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ alfyyat Ibn Mālik: almrādī, d.749h, reviewed by dr. ‘Abd al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān, Dār al-Fikr al‘rbī, p.1, Cairo, 2001AD.**
- **Al-jumal fī al-naḥw : al-Zajjājī, d.340AH, reviewed by dr. ‘Alī Tawfīq al-Ḥamad, alrsālt foundation-Lebanon, Dār al’ml-Jordan, p.1, 1984AD.**
- **Al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī: al-Murādī, reviewed by dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, p.1, Beirut 1992AD.**
- **Ḥāshiyat alṣbbān ‘alá sharḥ al-’Ushmwnī: alṣbbān, (d.1206AH), reviewed by Ṭāhā ‘Abd al-Ra’ūf Sa‘d, al-twfyqyyh library, p.1, Cairo.**
- **Ḥurūf al-ma‘ānī : al-Zajjājī, reviewed by dr. ‘Alī Tawfīq al-Ḥamad, al-Risālah foundation /Lebanon-dār al-Amal /Jordan, p.2, 1986AD.**
- **Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-‘Arab: al-Baghdādī, d.1093AH, reviewed by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Khānjī Library, p.4, Cairo 1997AD.**
- **Al-Khaṣā’iṣ: Ibn Jinnī, d.392AH, reviewed by Muḥammad ‘Alī al-Najjār, al-Maktabah al-‘Ilmīyah.**
- **Dīwān Abī al-aswad al-Du’alī: reviewed by al-Shaykh Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, al-Hilāl Library, p.2, Beirut 1998AD.**
- **Dīwān Bashshār ibn Burd : reviewed by Muḥammad al-Ṭāhir Ibn ‘Āshūr, Lajnat al-Ta’līf press, Cairo 1966AD.**
- **Dīwān Ru’bah ibn al-‘Ajjāj: reviewed by Wilyam al-Ward albrwsī, Dār Ibn Qutaybah, Kuwait.**
- **Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī: reviewed by Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Ma‘ārif, p.2, Cairo.**
- **Dīwān al-Hudhaylīyīn: reviewed by Muḥammad Maḥmūd al-Shinqīṭī, al-Dār al-Qawmīyah, Cairo 1965AD.**
- **Sharḥ al’ushmwnī ‘alá alfyyat Ibn Mālik: al’ushmwnī, p.929AH, reviewed by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Dār al-Kitāb al‘rbī, p.1, Beirut 1995AD.**
- **Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alá alfyyat Ibn Mālik: Ibn ‘Aqīl, d.769AH, reviewed by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth, p.20, Cairo, 1980AD.**
- **Sharḥ Ibn al-Nāẓim ‘alá alfyyat Ibn Mālik: Ibn al-Nāẓim, d.686AH, reviewed**

by Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al‘lmyyh, p.1, Beirut, 2000AD.

- Sharḥ abyāt Mughnī al-labīb: al-Baghdādī, reviewed by ‘Abd al-‘Azīz Rabāḥ, and Aḥmad Yūsuf aldqqāq, Dār al-Ma’mūn, p.3, Beirut 1988AD.
- Sharḥ al-Tashīl: Ibn Mālik, reviewed by dr. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, and dr. Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar press, p.1, 1990AD.
- Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alá al-Tawḍīḥ: Khālid al’zhrī, d.905AH, reviewed by Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al‘lmmyh, p.1, Beirut, 2000AD.
- Sharḥ al-Raḍī ‘alá al-Kāfiyah: Raḍī al-Dīn al’strbādhī, d.686AH, reviewed by Yūsuf Ḥasan ‘Umar, Qāryūnis University , p.2, Banghāzī, 1996AD.
- Sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab: Ibn Hishām al’nṣārī, reviewed by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Dār al-Ṭalā’i‘, Cairo, 2004AD.
- Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah: Ibn Mālik, reviewed by ‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, Dār al-Ma’mūn, p.1, Mecca, 1982AD.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal: Ibn Ya‘īsh, d.643AH, reviewed by dr. Imīl Badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 2001AD.
- Sharḥ almkwdī ‘alá alfyyat Ibn Mālik: almkwdī, d.807AH, reviewed by dr. Fāṭimah alrājḥī, al-Kuwayt University, 1993AD.
- Al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah: al-Jawharī, d.393AH, reviewed by Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘ṭṭār, Dār al-‘Ilm, p.1, Cairo, 1956AD.
- Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyn: al-Zubaydī, d.379AH, reviewed by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Ma‘ārif, p.2, Cairo.
- ‘Arūs al-afrāḥ fī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ: al-Sabkī, d.773AH, reviewed by dr. ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-‘Aṣrīyah library, p.1, Beirut 2003AD.
- al-‘Ayn: al-Khalīl, Abū ibn Aḥmad al-Farāhīdī, d.170AH, reviewed by dr. Mahdī al-Makhzūmī and dr. Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, al-Hilāl Library.
- Al-Fihrist: Ibn al-Nadīm, Dār al-Ma‘rifah, Beirut 1978AD.
- al-Kitāb: Sībawayh, d.180AH, reviewed by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Khānjī Library, p.3, Cairo, 1988AD.
- Allāmāt: al-Zajjājī, reviewed by Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr, p.2, Damascus 1969AD.
- Matn alfyyat Ibn Mālik: Ibn Mālik, reviewed by dr. ‘Abd al-Laṭīf ibn Muḥammad al-Khaṭīb, Dār al-‘Urūbah Library, p.1, al-Kuwait, 2006AD.
- Al-Majmū‘ al-Mughīth fī Gharībī al-Qur’ān wa-al-ḥadīth : al-Aṣfahānī,

d.581AH, reviewed by ‘Abd al-Karīm al-Gharbāwī, Umm al-Qurá University, p.1, 1988 AD.

- Al-Madāris al-naḥwīyah: dr. Shawqī Ḍayf, Dār al-Ma‘ārif, p.7, Cairo.
- Madrasat al-Kūfah wa-manhajuhā fī dirāsah al-lughah wa-al-naḥw: dr. Mahdī al-Makhzūmī, Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, p.2, Egypt 1985 AD.
- Al-musā‘id ‘alá Tashīl al-Fawā’id: Ibn ‘Aqīl, reviewed by dr. Muḥammad Kāmil Barakāt, Umm al-Qurá University (Dār alfkr-Damascus, Dār almdny-jddh), p.1, (1400-1405 AH).
- Al-maṣūn fī al-adab: al-‘Askarī, d.382AH, reviewed by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, p.2, Kuwait, 1984 AD.
- Ma‘ānī al-Qur’ān: Al-Akhfash, d.215AH, reviewed by dr. Hudá Maḥmūd Qurrā‘ah, al-madanī press, p.1, Cairo 1990 AD.
- Ma‘ānī al-naḥw: dr. Fāḍil Ṣāliḥ al-Sāmarrā’ī, Dār al-Fikr, p.1, Jordan 2000 AD.
- Mughnī al-byb ‘an kutub al-a‘ārīb: Ibn Hishām al-Anṣārī, reviewed by D. Māzin al-Mubārak and Muḥammad ‘Alī Ḥamad Allāh, Dār al-Fikr, p.6, Beirut 1985 AD.
- Al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah: Al-Shāṭibī, d.790AH, reviewed by group, Umm alqrá University-Mecca .
- Al-Muqtaḍab: almbrrd, d.285AH), reviewed by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, al-Ahrām al-Tijārīyah presses, Cairo, 1994 AD.
- Minḥat al-Jalīl, bi-Taḥqīq sharḥ Ibn ‘Aqīl : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, imprinted in hāmsh sharḥ ibn ‘Aqīl ‘alá Alfīyat Ibn Mālik.
- Al-naḥw al-Wāfī: ‘Abbās Ḥasan, Dār al-Ma‘ārif, p.15, Egypt.
- Nuzhat al’lbbā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’: al-Anbārī, reviewed by Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, al-Manār Library, p.3, alzrqā’-Jordan, 1985AD.
- Naẓarāt fī reviewed by Kitāb al-Bulghah fī Tārīkh a’immat al-naḥw wa-al-lughah: Ṣidqī Burhān, The magazine of the Arabic Language Academy in Damascus, part:2, volume:48, 1973AD.
- Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘: al-Suyūṭī, reviewed by ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Tawfīqīyah library, Egypt.
- Al-Wāfī bālwfyāt: al-Ṣafadī, reviewed by Aḥmad al-Arnā’ūṭ and turky Muṣṭafá, Dār Iḥyā’ al-Turāth, Beirut 2000AD.

Abstract

From the flags of The Koofic Grammar: Abdullah Al-Tuaal (243A.H)

This research has tackled a scientific figure belongs to Koofi grammatical school. He is Abdullah Al-Tuaal who has occupied the fourth layer among the Koofi grammarians. There was a confusion between him and another Koofi grammarian from the same layer (Mohammed Bin Qaadim) in some old references. This research has clarified this confusion to affirm that they are two different grammarians.This research also tackles the scientific status of Al-Tuaal and the grammatical views that have been ascribed to him in addition to the analysis and discussion of these views. All this in the light of what has been mentioned in grammar books about the issues in which these views were stated.

Key Words: Al-Tuaal , Koofi Grammar, Koofi School

Number 70

1 Dhul Hijjah 1443 AH

30th June2022 AD